استراتيجية تربوية مقترحة لتعزيز الديمقراطية الرقمية بجامعة بني سويف في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

د. وليد محمد عبدالحليم علي
مدرس أصول التربية
كلية التربية – جامعة بني سويف

المستخلص:

يهدف البحث الحالي إلى تعزيز الديمقراطية الرقمية بجامعة بني سويف من خلال تحليل واقع الديمقراطية الرقمية بالجامعة؛ بالكشف عن نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات، ووضع استراتيجية تربوية لتعزيز الديمقراطية الرقمية بالجامعة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، واعتمد البحث على المنهج الوصفي لوصف وتحليل وتفسير والتنبؤ بسُبل تعزيز الديمقراطية الرقمية بالجامعة، وخصوصاً أسلوب التحليل الرباعي (SWOT)، لتحليل البيئة الداخلية والخارجية للديمقراطية الرقمية بجامعة بني سويف.

كما تم تطبيق استبانة لتحليل الوضع الراهن للديمقراطية الرقمية بجامعة بني سويف، على عينة عشوائية طبقية قوامها (٤٨٠) طالباً من كليات (التربية، والتجارة، والعلوم، والإعلام، والحاسبات والمعلومات)، وتوصل البحث إلى مجموعة من نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات بالجامعة، ومن أهمها استخدام موقع الكلية في التقديم على بعض الدرجات العلمية، وامتلاك معظم الطلاب وهيئة التدريس لهواتف ذكية حديثة يمكنها الدخول على الإنترنت، بالإضافة إلى عدم استطلاع آراء الطلاب حول طرق التدريس والموضوعات الدراسية إلكترونياً، وتزايد الطلب المجتمعي على العمليات التكنولوجية أكثر من التقليدية، فضلاً عن ضعف سرعة الإنترنت بصورة عامة وإمكانية انقطاع الإنترنت أو الكهرباء في بعض الأوقات، وفي ضوء ذلك تم صياغة الأهداف الاستراتيجية للجامعة ووضع الخطة الاستراتيجية لتعزيز الديمقراطية الرقمية بجامعة بني سويف في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية الرقمية – استراتيجية – رؤية مصر ٢٠٣٠

Abstract:

A suggested Educational Strategy to Promote Digital Democracy at Beni -Suef University in the light of Egypt Vision 2030

The current research aims to strengthen digital democracy at Beni-Suef University by analyzing the reality of digital democracy at the university by revealing strengths and weaknesses, opportunities and threats, and developing an educational strategy to enhance digital democracy at the university in light of Egypt 2030 vision. The research relied on the descriptive approach to describe, analyze, interpret and predict ways to promote digital democracy at the university, especially the SWOT method, to analyze the internal and external environment of digital democracy at Beni - Suef University.

A questionnaire was also applied to analyze the current situation of digital democracy at Beni - Suef University, on a random sample of (480) students from the faculties of (education, commerce, science, media, computers and information), and the research reached a set of strengths, weaknesses, opportunities, and threats at the university, One of the most important is the use of the college's website to apply for some academic degrees, Most students and faculty own modern smartphones that can access the Internet, in addition to not surveying students' opinions about teaching methods and study topics electronically, and the increasing societal demand for technological processes more than traditional ones, as well as the weak Internet speed and the possibility of internet or electricity outages in some times. in the light of which there has been a formulation of the university's strategic objectives and the strategic plan to promote digital democracy at Beni - Suef University in the light of Egypt Vision 2030.

Keywords: Digital Democracy, Strategy, Egypt Vision 2030

مقدمة

أصبح الإنترنت في عالم اليوم واقعاً لا يمكن تجاهله، كما أصبح جزءاً لا يتجزأ من الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأي بلد من البلدان، فلا يمكن إنكار دوره في نقل الأخبار السياسية ونشر الأحداث الهامة بالصوت والصورة في أي مكان حول العالم، كما لا يمكن تجاهله في المعاملات الاقتصادية وخصوصاً عمليات التجارة الإلكترونية والتحويلات البنكية التي يفوق رأس مالها مليارات الدولارات، بالإضافة إلى تلك العلاقات الافتراضية التي أفرزتها شبكات التواصل الاجتماعي، والتي سهلت التواصل بين البشر في أي مكان حول العالم، وفي أي وقت من الأوقات، وبأي لغة كانت.

وقد أصبحت الديمقراطية في الوقت الحالي مطلباً لمعظم النظم السياسية، وصفةً تدّعيها حتى وإن لم تكن تطبقها على الوجه الأمثل (العبيدي، ٢٠٠٦، ٢)، كما أصبح تدعيم ممارسات هذه الديمقراطية بآليات وأدوات جديدة ضرورة عصرية عن طريق ما يسمي بالديمقراطية الرقمية، التي أصبحت من أكثر الظواهر بروزاً في عالم اليوم. خاصة مع وجود بعض المؤشرات التي تشير إلى وجود قصور في الديمقراطية التقليدية، منها على سبيل المثال تراجع نسب مشاركة الشباب في الانتخابات والاستفتاءات واستطلاعات الرأي (اللجنة العليا للانتخابات بمصر، ٢٠١٦، ٤٨)، فضلاً عن تكلفتها الباهظة والوقت والجهد الضائعين أمام صفوف الناخبين أثناء الانتخابات والاستفتاءات واستطلاعات الرأي بأنواعها المختلفة.

ونظراً لأن مرحلة التعليم الجامعي من أهم مراحل التعليم التي تعد الطالب للحياة بمتغيراتها وتحدياتها المختلفة، كما أنها أكثر انفتاحاً عن غيرها من المراحل، وتتيح للطالب قدراً كبيراً من الحرية في التعلم وممارسة الأنشطة المختلفة، فان هناك ضرورة ملحة لتعزيز الديمقراطية الإلكترونية بتلك المرحلة؛ لتدريب الطالب علي الحياة في جو ديمقراطي يؤهله للقيادة السياسية والخروج للحياة بعد الجامعية.

مشكلة الدراسة

فرض الإغلاق الجزئي والكلي بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) العديد من التحديات السياسية في ممارسة الديمقراطية التقليدية وجهاً لوجه داخل وخارج المؤسسات التعليمية، فأصبح المواطنون أقل حرية وأقل انفتاحاً على أرض الواقع، وتعاظم الانفتاح الرقمي وأصبح وسيلة رئيسية في ممارسة العديد من الأنشطة والأعمال، كما ظهرت تداعيات ذلك على التعليم بشكل واضح؛ فأغلقت المدارس والجامعات لفترات طويلة للحد من انتشار الفيروس، كما لجأت معظم الدول للتواصل الرقمي من أجل استكمال مسيرة التعليم. (محمد وطلبة، ٢٠٢١، ٧٥٦-٧٥٧)

وفي ظل توجه معظم دول العالم نحو تعزيز الديمقراطية فقد ظهرت للديمقراطية التقليدية عيوب كثيرة، كضياع الكثير من الوقت والجهد، والتكلفة الباهظة للعمليات الورقية وعمليات الرقابة والإشراف على الانتخابات والاستفتاءات، مما دفع اللجنة العليا للانتخابات بمصر إلى البدء في استخدام التكنولوجيا والتقنية الإلكترونية في بعض الإجراءات الانتخابية، خاصة وأنها ذكرت في أحد تقاريرها عام ٢٠١٥م أنها تسعى إلى الانتقال إلى التصويت الإلكتروني مرحلياً، وأن هذا يمثل تحدياً كبيراً أمامها في الفترات المقبلة. (اللجنة العليا للانتخابات بمصر، ٢٠١٦، ٧٢).

ومما يؤكد قصور الديمقراطية التقليدية أيضاً عزوف بعض الشباب عن المشاركة السياسية وخصوصاً أثناء فترات الانتخابات، بسبب ضعف ثقة الشباب بالانتخابات واللامبالاة التي يعيشها البعض(عبدالقادر، ٢٠١٠، ١٨٨)، فضلاً عن السلبية في التعامل مع الكثير من الأحداث والمتغيرات، وانخفاض مستويات المشاركة المجتمعية؛ مما أدي إلى انسحاب بعض طلاب الجامعة من الحياة السياسية، وحدوث اغتراب سياسي لديهم (رمضان، ٢٠١٣، ١٣٥: ١٣٦)، بالإضافة إلى وجود انخفاض واضح في أعداد الشباب المنضمين للأحزاب السياسية رغم زيادة أعداد هذه الأحزاب في الفترة الأخيرة إلى ١٠٤ حزباً سياسياً عام ٢٠١٨م. (جمهورية مصر العربية – الهيئة العامة للاستعلامات).

ونظراً لأن قوة الحكومات والمؤسسات في العصر الحديث أصبحت تقاس بمدى مساندة المواطنين لها، ومدى وعيهم السياسي، وتربيتهم على الانتماء والولاء(الأنصاري وعبدالقادر، ٢٠١٢، ١٦٧)، فإن الديمقراطية الرقمية تعد وسيلة مناسبة لكسب رضا الأفراد في أي مكان وزيادة انتمائهم، فهي تساعد علي تدفق المعلومات المزدوج بين المواطنين والمرشحين والمسئولين، وأيضاً تحول المواطنين إلى شركاء في الحوار بدلاً من ناخبين فقط (شعبان، ٢٠١٠، ١٠٦)، حيث سيصبح المواطنون على تواصل مستمر ومباشر مع ممثليهم بالمجالس النيابية في ظل الديمقراطية الرقمية، بل إن الدولة نفسها ستصبح على تواصل مباشر مع المواطنين في كافة القضايا، كما ستوفر الوقت والجهد والتكلفة على الدولة والمواطنين، حيث يمكن الوصول لأكبر قدر ممكن من الناس في أسرع وقت وبأقل تكلفة.

ولقد أصبحت الجامعة في العقود الأخيرة من أهم الوسائط التربوية القادرة على غرس قيم الديمقراطية الرقمية في أذهان الطلاب وعقولهم وممارستها على أرض الواقع (Reiger, 2001, 839)، ففي الجامعة يمكن للطلاب عن طريق الديمقراطية الرقمية أن يختاروا ممثليهم في القوائم الطلابية، واستطلاع آراء الطلاب في الأنشطة الطلابية والتصويت علي مواعيدها وطرق تنظيمها، واختيار الأنشطة التي تتناسب وميولهم ورغباتهم، والمشاركة أيضاً في تخطيط وتنفيذ برامج الأنشطة

المختلفة، مع ضمان مشاركة أكبر عدد ممكن من الطلاب في هذه العمليات في أقل وقت وبأقل جهد وتكلفة، وضمان السرية وعدم تدخل أي طرف لإفسادها.(الأنصاري وعبدالقادر،٢٠١٢، ١٦٩).

وبالرغم من أهمية الديمقراطية الرقمية لطلاب الجامعات إلا أن نتائج دراسة (محمد، ٢٠١٧، ١٤٨: ١٤٩) قد أكدت وجود قصور كبير في دور الجامعة في توفير المتطلبات اللازمة لتدعيم مقومات الديمقراطية الرقمية للطلاب، كما توصلت إلى قصور دور أعضاء هيئة التدريس والأنشطة الطلابية في تنمية مقومات الديمقراطية الرقمية، فضلاً عن عدم توافر المتطلبات الخاصة بدور الإدارة الجامعية والمقررات الدراسية لتدعيم مقومات الديمقراطية الرقمية.

كما أن دراسة (عبدالقادر، ٢٠١٠، ٢١٢) قد توصلت إلى ضعف ممارسة الطلاب للديمقراطية الرقمية في الفعاليات التعليمية بالكليات، بالإضافة إلى قلة وجود برامج إلكترونية يتم من خلالها استطلاع آراء الطلاب في زملائهم المرشحين لاتحاد الطلاب، والتواصل مع المسئولين بالكليات، مما أدى الى قلة أعداد المشاركين في الأنشطة الجامعية بصفة عامة.

وأكدت أيضاً دراسة (الدهشان، ٢٠١٨، ١٦٨) على ضرورة سعي المؤسسات التعليمية نحو تدعيم استخدام الديمقراطية الرقمية، وتدريب الطلاب عليها من خلال توفير الإمكانات الإلكترونية اللازمة لإجراء الانتخابات الطلابية إلكترونياً، مع إتاحة الفرصة للطلاب لتقديم مطالبهم ومناقشة قضاياهم التعليمية والسياسية دون تحفظ علي صفحات الإنترنت.

وأوصت دراسة (الصمادي، ٢٠١٦، ٣٦: ٣٨) بضرورة الوصول الرقمي للجميع بالمؤسسات التعليمية، وتفعيل ممارسات الديمقراطية الرقمية بالجامعة من خلال إنشاء الصفحات والمواقع الإلكترونية للتواصل بين الطلاب والأساتذة، فضلاً عن تضمين المناهج التعليمية بالجامعة لمفاهيم الديمقراطية الرقمية، خاصة بعد أن توصلت الدراسة الي وجود قصور في ممارسات الديمقراطية الرقمية.

ومما لا شك فيه أن تعزيز الديمقراطية الرقمية لدى طلاب الجامعة قد يمكنهم من استعمال التكنولوجيا في الرقابة على المؤسسات والحكومات بدلاً من استعمالها من قبل المؤسسات والحكومات في مراقبة المواطنين (Goulandris, 2004, 126)، فالتكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي وضعت سلطة جديدة في يد المواطنين، تمكنهم من إظهار أي قصور للرأي العام، وإجبار المسئولين على محاسبة المقصرين والمخطئين، وأصبحت عاملاً مهماً لا يمكن تجاهله. (دليو، ٢٠١٢، ٤٨).

ونظراً لأن رؤية مصر ٢٠٣٠ تهدف في الأساس إلى تحقيق التنمية المستدامة التي تتطلب إقامة نظام سياسي ديمقراطي يحترم مبادئ حقوق الإنسان ويقوم على سيادة القانون، ويتميز بدور فعال للمؤسسات التنفيذية كوسيلة لتنمية الدولة الوطنية، وتقوية ودعم دور مجلس النواب في التشريع

والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، والوصول إلى مرحلة متقدمة من العمل المؤسسي لا ترتبط بالأشخاص، ولكن ترتبط باللوائح والقوانين وخطط العمل. (جمهورية مصر العربية –وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٦، ١٢)، فإن هناك ضرورة حتمية في الدراسة الحالية للاعتماد على تعزيز الديمقراطية الرقمية بالجامعات وفق هذه الرؤية التي تعبر عن سياسة الدولة في الوقت الراهن وأهدافها في المستقبل.

خاصة وأن التحول الرقمي بالجامعات أصبح أمراً مهماً في الوقت الراهن؛ ومن الضروري تدريب الطلاب على هذا الشكل الجديد من الديمقراطية، حتى يتحقق أكبر قدر ممكن من انتشاره واستخدامه، خاصة وأنه سيتحتم على الدولة تطبيقه على نطاق واسع آجلاً أم عاجلاً، وذلك بعد أن أصبحت التكنولوجيا لغة العصر ووسيلة التواصل السريع بين المواطن والمسؤول في عصر الكورونا.

تساؤلات الدراسة

يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

س: كيف يمكن وضع استراتيجية تربوية لتعزيز الديمقراطية الرقمية بجامعة بني سويف في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠؟

ويتفرع منه مجموعة من الأسئلة الفرعية كالتالي:

١) ما الأسس النظرية للديمقراطية الرقمية بالجامعة؟

٢) ما ملامح الديمقراطية الرقمية في رؤية مصر ٢٠٣٠؟

٣) ما واقع الديمقراطية الرقمية بجامعة بني سويف؟

٤) ما الاستراتيجية التربوية المقترحة لتعزيز الديمقراطية الرقمية بجامعة بني سويف؟

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الحالية الى وضع استراتيجية تربوية لتعزيز الديمقراطية الرقمية لدى طلاب جامعة بني سويف في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، وذلك من خلال:

- عرض مفهوم الديمقراطية الرقمية بالجامعة وأهم الأسس النظرية لها.
- عرض ملامح الديمقراطية الرقمية في رؤية مصر ٢٠٣٠.
- تحليل واقع البيئة الداخلية والخارجية للديمقراطية الرقمية بجامعة بني سويف.
- تحديد رؤية ورسالة الجامعة والقيم الحاكمة للديمقراطية الرقمية، بالإضافة إلى صياغة الأهداف الاستراتيجية ووضع خطة تنفيذية بمؤشرات محددة لتحقيقها.

أهمية الدراسة

تنطلق أهمية الدراسة الحالية مما يلي:

١. تساعد المسئولين على سهولة التواصل مع الطلاب، واطلاعهم على كل ما هو جديد أول بأول.
٢. مساندة الدولة في تحقيق رؤيتها واستراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠.
٣. تجعل الطالب شريك أساسي في اتخاذ القرارات الخاصة به؛ وبالتالي يتم التحرك في ضوء آراء الطلاب وبمساندتهم دون عقبات أو معوقات.
٤. يمكن أن تسهم في تدريب الطلاب على ممارسة الديمقراطية بشكلها الجديد في الجامعة قبل أن يخرجوا الي الحياة وسوق العمل.
٥. وسيلة آمنة للطلاب والأساتذة الكبار، للحد من الاختلاط خلال فترات انتشار الأمراض المعدية كفيروس كورونا وتحوراته المختلفة.
٦. احتواء الشباب والتواصل معهم بلغة العصر التي يفهمونها ويتعاملون بها على مدار الساعة.
٧. يمكن أن تساعد في مشاركة أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع الجامعي في الانتخابات واستطلاعات الرأي بأقل وقت وجهد وتكلفة .

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لوصف وتحليل وتفسير والتنبؤ بسُبل تعزيز الديمقراطية الرقمية بجامعة بني سويف، وقد تم الاعتماد أيضاً في الدراسة الحالية على أسلوب من أساليب الدراسات المستقبلية وهو أسلوب التحليل الرباعي (SWOT)، كأحد مراحل التخطيط الاستراتيجي لتحليل واقع البيئة الداخلية والخارجية للديمقراطية الرقمية بجامعة بني سويف " جوانب القوة والضعف، الفرص والتهديدات ".

مصطلحات الدراسة

١) الديمقراطية الرقمية:

يمكن تعريفها إجرائياً بأنها: عملية استخدام الطلاب لتكنولوجيا المعلومات في الاتصال والتواصل مع هيئة التدريس والقيادات، لمناقشة قضاياهم، وإشراكهم فيما يخصهم من قرارات، وتبادل المعلومات والمعارف، وتنفيذ فعالياتهم وأنشطتهم المختلفة بسهولة، ودون تتبع أو ترهيب للمعارضين منهم.

٢) رؤية مصر ٢٠٣٠

هي خريطة الطريق الأساسية في مسيرة التنمية الشاملة في مصر تربط الحاضر بالمستقبل، وتستلهم إنجازات الحضارة المصرية العريقة لتبني مسيرة تنموية واضحة لوطن متقدم ومزدهر، تسوده العدالة الاقتصادية والاجتماعية، وتعيد إحياء الدور التاريخي لمصرفي الريادة الإقليمية؛ حيث

تستهدف تعظيم الاستفادة من المقومات والمزايا التنافسية، وتعمل على تنفيذ أحلام وتطلعات الشعب المصري في حياة كريمة ولائقة.(جمهورية مصر العربية–وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٦،١)

المحور الأول: الأسس النظرية للديمقراطية الرقمية بالتعليم الجامعي

تم في هذا المحور توضيح مفهوم الديمقراطية الرقمية وأهميتها، والتعرف على مبررات استخدامها، وخصائصها، وأهم أبعادها، ثم التطرق لأدواتها المختلفة وكيفية استخدامها؛ وذلك للإجابة عن التساؤل الأول للدراسة كما يلي:

أولاً: مفهوم الديمقراطية الرقمية

يعد مفهوم الديمقراطية الرقمية من المفاهيم الحديثة نسبياً، التي بدأت في الظهور مع منتصف التسعينيات، وقد تعددت مصطلحاته في الأدبيات العربية والأجنبية، فهناك من يطلق عليها الإلكترونية (E–democracy – Electronic Democracy)، وهناك من يطلق عليها الديمقراطية الافتراضية (Virtual Democracy)، كما يُطلق عليها أيضاً الديمقراطية الانسيابية أو ديمقراطية السيبر (Cyberdemocracy)، والديمقراطية الاتصالية (Teledemocracy).

إلا أن مصطلح الديمقراطية الرقمية هو الأكثر انتشاراً بالتبادل مع الديمقراطية الإلكترونية، كما أن لفظ الرقمية أحدث من الإلكترونية التي قد تشمل الوسائل التقليدية القديمة كالتليفزيون والتليفون، أما مصطلح الديمقراطية الاتصالية فهو ضيق يركز على النوع المباشر للديمقراطية فقط كالاقتراع الإلكتروني، أما بالنسبة لمصطلح الديمقراطية الافتراضية فهو يعطي انطباعاً خاطئاً عن وجود نوع جديد ومختلف للديمقراطية وبعيد عن أرض الواقع، وبالنسبة لمصطلح (ديمقراطية السيبر) فهو غير شائع وغير واضح حتى الآن (Kim, 2005, 17)، ويتكون مصطلح الديمقراطية الرقمية من شقين هما:

(أ) الديمقراطية:

وهي كلمة يونانية مكونة من مقطعين "ديموس" وتعني الشعب، و"كراتوس" وتعني سلطة أو حكم، أي: حكم الشعب، وهي أيضاً نظام يقوم على أساس المساواة وضمان الحقوق والحريات دون تمييز. (بوبكري، وبالم وطباخ، ٢٠١٤، ٦٩)

كما تعرف الديمقراطية سياسياً بأنها: إحدى صور الحكم التي تكون فيها السيادة للشعب، وتعرف اجتماعياً بأنها: أسلوب حياة يقوم على المساواة وحرية الرأي والتفكير. (مجمع اللغة العربية، ٢٠٠٤، ٣٠٧)

(ب) الرقمية:

وهي من(رَّقْم) وهو الرمز المستعمل في علم الحساب للتعبير عن أحد الأعداد البسيطة (الصفر والأعداد التسعة الأولى) (مجمع اللغة العربية، ٢٠٠٤، ٣٦٦)، وقد تم استخدام هذه الكلمة في عالم التكنولوجيا لأن النظام الثنائي الذي تقوم عليه لغة البرمجة في ترجمة الأوامر والبيانات في الحاسب الآلي هو التشفير بالأرقام وخاصة بالرقمين (٠، ١). (الموسى، ٢٠١٠، ٣٤)

والرقمية هي أيضاً صفة للطريقة التي يتم عن طريقها تخزين كميات هائلة من المعلومات والبيانات على حيز تخزيني صغير جداً، كما يتيح تبادل ونقل هذه البيانات بين الحواسب في شبكات المعلومات بسرعة مذهلة تقاس بكسور من الثانية. (غيطاس، ٢٠٠٩، ٤٠)

(ج)الديمقراطية الرقمية:

تختلف تعريفات الديمقراطية الرقمية حسب تخصصات الباحثين ونظرتهم إليها، ففي البداية اهتم بعض العلماء بدراسة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، فنجد "كولمان" يعرفها بأنها: عملية استخدام التكنولوجيا الرقمية لتحسين العلاقات الديمقراطية بين الحاكم والمحكوم.(Coleman 1999, 16)

كما عرفها هاكر وديك (Hacker & Dijk, 2000, 1:8) بأنها: عملية استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والاتصالات الكمبيوترية عبر وسائل الإعلام المتنوعة كالإنترنت والإذاعات التفاعلية والهواتف الرقمية لتعزيز الديمقراطية السياسية ومشاركة المواطنين في التواصل الرقمي، وأنها محاولة ممارسة الديمقراطية دون حدود الزمان والمكان والظروف المادية باستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بجانب الممارسة التقليدية وليس بديلاً تاماً عنها.

وهنا بدأ التركيز على الوسائل المستخدمة لتحقيق الديمقراطية الرقمية، وهذا يتفق مع رأي الكثير من الباحثين الذين أكدوا على أن الديمقراطية الرقمية ليست نوعاً جديداً من الديمقراطية، ولكنها شكل جديد لممارسة الديمقراطية بصورة أفضل يمكن فيها توفير الوقت والجهد والمال والوصول لأكبر عدد ممكن من الناس وخصوصاً الشباب، كما يركز المفهوم على شكل الديمقراطية في كونها افتراضية لا تشترط الالتقاء والتجمع في زمان أو مكان محدد في الواقع.

كما عرفها ماسنتوش (Macintosh, 2004, 3) بأنها: عملية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل إشراك المواطنين، ودعم العملية الديمقراطية في اتخاذ القرارات، وتقوية الديمقراطية التمثيلية. وقد ركز هذا التعريف على الوسائل المستخدمة والنتائج المرجو تحقيقها بعد تطبيق هذا الشكل الجديد لممارسة الديمقراطية في المجتمعات.

وعرفها (بدران، ٢٠٠٤، ١٣٤) بأنها: المشاركة الفعالة للمواطن في عملية الحكم، من خلال الاطلاع على المعلومات الحكومية بشفافية عبر نشرها بطريقة مدروسة على الإنترنت، وتنشيط

العملية الديمقراطية بتشجيع نشر أجندات الأحزاب وإقامة المنتديات الإلكترونية الحكومية التي تناقش سياسات الحكومة بشكل عام.

كما عرفها فيكيس (Fikes, 2005, 23) بأنها:"عملية استخدام المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات ووسائط الاتصالات المتقدمة وجميع وسائل الإعلام (كالإنترنت، والهواتف الذكية) بهدف توسيع المشاركة السياسية للمواطنين في المجتمعات الديمقراطية". وهكذا يمكن فهم الديمقراطية الإلكترونية على أنها قدرة بيئة الاتصال الجديدة على تعزيز درجة ونوعية المشاركة العامة للمواطنين في الحكم. (Al Amer, 2009, 71)

وعرفها (غيطاس، ٢٠٠٩، ٤٥) بأنها:" عملية توظيف أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية في إنتاج وجمع وتصنيف وتحليل وتداول جميع المعلومات والبيانات والمعارف المتعلقة بممارسة قيم الديمقراطية وآلياتها المختلفة بغض النظر عن الديمقراطية وقالبها الفكري ومدي انتشارها وسلامة مقصدها وفاعليتها في تحقيق أهدافها". ويلاحظ في هذا التعريف تأكيده على عملية إتاحة المعلومات على الإنترنت كخطوة من خطوات تطبيق الديمقراطية الرقمية، دون التطرق لأهدافها أو وسائلها.

ومع بداية العقد الماضي بدأ المصطلح يظهر في بحوث ودراسات التربية، فنجد من يعرفها بأنها: "استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كافة الفعاليات التعليمية داخل الكلية، بهدف دعم السلوك الديمقراطي لدى الطلاب، وضمان مشاركتهم في الفعاليات المختلفة داخل الكلية". (عبدالقادر، ٢٠١٠، ١٨٩)

كما عرفها (علي، ٢٠١١، ٥٨) بأنها:" توظيف الإعلام الرقمي في خدمة القضايا السياسية وتفعيل القنوات الاتصالية بين النخب السياسية والرأي العام، وتطوير آليات صنع السياسات". وعرفها (رمضان، ٢٠١٣، ١٤٣) بأنها:" شكل من أشكال الديمقراطية المباشرة التي تستعمل شبكة الإنترنت وتقنيات اتصال أخرى لتجاوز بطء وبيروقراطية الديمقراطية التقليدية".

وقد ذهبت بعض التعريفات إلى ذكر القطاعات المستفيدة من الديمقراطية الرقمية، فنجد من يعرفها بأنها: استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل القطاعات الديمقراطية (الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمسؤولون والمنتخبون ووسائل الإعلام والأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية) في جميع العمليات السياسية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. (CLIFT, 2003)

ومما سبق يتضح قلة تعريفات الديمقراطية الرقمية في الدراسات التربوية، وهو ما دفع الباحث لمحاولة وضع تعريف إجرائي لها في مصطلحات الدراسة يعتمد على استخدام الطلاب لتكنولوجيا

المعلومات في الاتصال والتواصل مع هيئة التدريس والقيادات، لمناقشة قضاياهم، وإشراكهم فيما يخصهم من قرارات، وتبادل المعلومات والمعارف، وتنفيذ فعالياتهم وأنشطتهم المختلفة بسهولة، ودون تتبع أو ترهيب للمعارضين منهم؛ وذلك لدعم الدولة في توجهها نحو التحول الرقمي وتنفيذ رؤية مصر ٢٠٣٠.

ثانياً: أهمية الديمقراطية الرقمية

تعد الديمقراطية الرقمية وسيلة مهمة لتقليص التلاعب بالنتائج إذا تم تطبيقها بشكل جيد في عمليات التصويت الإلكتروني أو ما يسمي الاقتراع الإلكتروني، فالنتائج تعرض لحظياً أمام الجميع، فضلاً عن السرعة في إحصائها، ومشاركة أكبر عدد ممكن من الأفراد وفق ما يسمح به وقتهم ودون جهد يذكر وبأقل تكلفة ممكنة (شعبان، ٢٠١٠، ١٢٠). كما يرى (Fikes, 2005, 26) أن من أهمية الديمقراطية الرقمية ما يلي:

١) تسهيل الوصول إلى المعلومات والمعرفة بصفة عامة.
٢) تحسين أنظمة التصويت أو الانتخاب في الدول وتوفير آليات متعددة للتغذية الراجعة
٣) تهيئة مناخ ملائم للعمل السياسي الجماعي
٤) التشجيع على توحيد الاهتمامات وتقريب وجهات النظر بين التيارات المتناقضة وتشجيع صياغة الأفكار من جانب المواطنين
٥) توفير خدمات وبرامج تستهدف مجموعات وفئات محددة في المجتمع والحد من وسائل الإعلام المطبوعة ذات التكلفة الباهظة.

إضافة الى أن للديمقراطية الرقمية دور كبير في تدعيم حقوق الإنسان حول العالم في الفترات الأخيرة، حيث أصبح من الصعب إخفاء عمليات القمع التي كانت تحدث من قبل بعض الحكومات، كما شكلت الديمقراطية الرقمية ورقة ضغط على الحكومات لإعطاء المواطنين المزيد من الحقوق وتلبية العديد من مطالبهم، وذلك بتدويل القضايا ونشرها محلياً وعالميا وتكوين رأي عام قوي يجبر الحكومات على مراعاة حقوق الأفراد (مركز هردو، ٢٠١٧، ١٣). فضلاً عن الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه الديمقراطية الرقمية في المؤسسات التعليمية، والذي وضحه (الأنصاري وعبدالقادر، ٢٠١٢، ١٧١-١٧٢)، فيما يلي:

١) إتاحة الفرصة لجميع الأفراد للمشاركة في كافة الأنشطة السياسية والتعليمية، وتوعية الأفراد بتأييد أو معارضة القرارات وفقاً لاتجاهات الأغلبية نحوها.

٢) توفير المجال للطلاب للتعبير عن آرائهم بحرية في المشكلات والقضايا السياسية والتعليمية والاجتماعية، مما يسهم في تنمية وعيهم السياسي وتحويلهم الى مواطنين فاعلين يشعرون بالمسئولية الاجتماعية تجاه جامعتهم ومجتمعهم.

٣) إتاحة الفرصة أمام الطلاب لتبادل المعارف والمعلومات السياسية والتعليمية وتبادل وجهات النظر حول القضايا المختلفة.

مما سبق يتضح أن تعزيز الديمقراطية الرقمية بالجامعة وسيلة مهمة لبناء جيل واعٍ من الطلاب، قادر على التعبير عن آرائه بحرية دون خوف أو ترهيب، واختيار ممثليه بجدارة في العمليات الانتخابية، كما أنها وسيلة مهمة في التواصل المباشر مع المسئولين لحل المشكلات التعليمية ومناقشة القضايا الهامة المتعلقة بهم بدون أي حواجز أو عراقيل، إضافة الى ما توفره من وقت وجهد وتكلفة على الجامعة بوجه خاص وعلى الدولة بوجه عام.

ثالثاً: أهداف الديمقراطية الرقمية

تسعى الديمقراطية الرقمية الي تسهيل معاملات الأفراد، وتوفير العديد من المزايا أمام الطلاب لجذبهم إلى المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية، ودمجهم مع صانعي القرارات والسياسات في بوتقة واحدة، وقد ذكر (رمضان، ٢٠١٣، ١٣٤) أن الديمقراطية الرقمية تسعى لتحقيق الأهداف الآتية:

١. تعزيز مشاركة المواطنين في الحكم المحلي.
٢. تعزيز أدوار المجتمع المدني ممثلة في الجمعيات المحلية.
٣. المساعدة على سد الفجوة الرقمية بين المواطنين.
٤. توفير الأدوات التكنولوجية المتعددة للمواطنين للمشاركة في عمليات صنع القرارات المحلية التي تمسهم بصورة مباشرة

فضلاً عن قدرتها علي زيادة حجم التفاعل والمشاركة بين الشباب وقيادات الدولة ومؤسساتها، وتمكين الشباب وإعطائهم حق التفاعل والاستفسار والتعبير عن رأيهم علي صفحات الإنترنت ومتابعة نتائج الأحداث لحظة بلحظة خصوصاً أثناء الانتخابات، وأيضاً سرعة العمليات الرقمية واختصارها للزمن واتساع حدودها، فالقارئ مثلاً قد يقرأ الخبر السياسي في أكثر من مكان ويستطيع التعرف أكثر على التفاصيل الدقيقة كلما تعمق في عمليات البحث، فضلاً عن التحرر بشكل كبير من الرقيب الذي قد يتتبع الفرد أثناء حواره وتفاعلاته مع الناس أثناء الديمقراطية التقليدية، وأيضاً الاقتصاد في النفقات والاستغناء عن أطنان الورق والكثير من المستلزمات التي تكلف الدولة ملايين الجنيهات في العمليات التقليدية. (تنيو، ٢٠١٥، ١٨٤)

بالإضافة إلى حل مشكلة المهاجرين والعاملين بالخارج وإدماجهم في الحياة السياسية من جديد وربطهم دائماً بما يجري من أحداث على أرض الوطن، والتعرف على آرائهم والأخذ بأصواتهم في العمليات الانتخابية. (لعقاب، ٢٠٠٩، ٩٨)

ومما سبق يتضح أن الديمقراطية الرقمية بالجامعة تهدف الى تعزيز التواصل بين الطلاب والمسئولين، وتقديم التغذية الراجعة للمسئولين حول القرارات واللوائح الجديدة، إضافة الى تشجيع الطلاب على الاندماج في الحياة السياسية داخل الجامعة وخارجها، وإزاله العقبات التي تعوق الطلاب عن المشاركة في حل القضايا التعليمية وتنفيذ أنشطتهم بطريقة إلكترونية.

رابعاً: خصائص الديمقراطية الرقمية

للديمقراطية الرقمية خصائص تميزها عن الديمقراطية التقليدية، وعن باقي الممارسات السياسية وقد وضحها (الدهشان، ٢٠١٨، ١٤٨-١٤٩) فيما يلي:

١) تعتبر الديمقراطية الرقمية وليدة التلاحم العميق بين أدوات ممارسة المواطن للديمقراطية وبين إنجازات الثورة التكنولوجية والتطور الهائل في مجال الاتصالات، فظهور مصطلح الديمقراطية الرقمية يعد نتيجة واضحة للثورة الرقمية.

٢) تحتاج الديمقراطية الرقمية إلى وجود بنية تحتية وتكنولوجية جيدة تتيح التواصل بين كافة أفراد المجتمع، وتسمح للأفراد بحرية التعبير عن آرائهم، وتوفير المعلومات وسهولة تداولها.

٣) يصعب تحقيق الديمقراطية الرقمية في ظل غياب الديمقراطية التقليدية، إلا أن هناك بعض الحالات التي ساهمت فيها الديمقراطية الرقمية في تدعيم الديمقراطية التقليدية، بل ولعبت دور الموجه الجيد لعمليات الديمقراطية التقليدية، كما حدث بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير وما تلاها من استحقاقات انتخابية.

٤) لا تختلف كثيراً عن كل تطور جديد، فلها بعض المميزات وبعض العيوب، إلا أنه يمكن تلافي عيوبها وتحقيق الاستفادة القصوى من مميزاتها.

٥) يحتاج تطبيقها إلى نشر الثقافة الإلكترونية بين فئات الشعب وحرية تداول المعلومات وتوافرها، مع وضع التشريعات والقوانين التي تنظم تعامل الأفراد مع تكنولوجيا المعلومات.

خامساً: أبعاد الديمقراطية الرقمية

لم يتفق الباحثون على أبعاد محددة للديمقراطية الرقمية وربما يرجع ذلك لحداثة المفهوم، أو لاختلاف تخصصاتهم ووجهات نظرهم حول هذه الأبعاد، حيث يرى (رمضان، ٢٠١٣، ١١٣-١١٥) أن للديمقراطية الرقمية ثلاثة أوجه رئيسة من حيث شكل التفاعل أو الممارسة هي:

١) إعلام المواطن إلكترونياً: عن طريق تزويده بالمعلومات والمعرفة اللازمة باستمرار، وهو ما يمكنه من المشاركة بوعي وبفاعلية في العملية الديمقراطية.
٢) استشارة المواطن إلكترونياً: وغالباً ما يتم ذلك في القضايا الهامة والجدلية، والتي تحتاج فيها الحكومة إلى معرفة رأي المواطنين قبل إصدار أي قرارات أو اتخاذ أي إجراءات.
٣) المشاركة النشطة للمواطن إلكترونياً: وفي هذه الحالة يبدأ المواطن في التعبير عن رأيه وقضاياه بحرية، وتوصيل صوته للقادة والمسئولين عن طريق أدوات ووسائل الديمقراطية الرقمية المتعددة.

وقد صنف(Macintosh, 2004, 3) المشاركة الإلكترونية إلى ثلاثة مستويات هي (التمكين الإلكتروني، والانخراط الإلكتروني، والتفويض الإلكتروني)، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

- التمكين الإلكتروني (e-enabling): يهدف الى توفير معلومات على شبكة الإنترنت يسهل الوصول إليها وفهمها من قِبل قطاعات كبيرة من أفراد المجتمع.
- الانخراط الإلكتروني(e-engaging) استشارة جمهور واسع من الناس ومناقشتهم في القضايا والأمور المختلفة.
- التفويض الإلكتروني (e-empowering): وفيه يزود المواطنون صانعي السياسات بالأفكار من أسفل لأعلى، ويلعبون هنا دور المنتج وليس المستهلك للسياسات.

وقد عبر سيراجول (Sirajul, 2008, 6) عن هذه المستويات الثلاثة في الشكل البياني التالي:

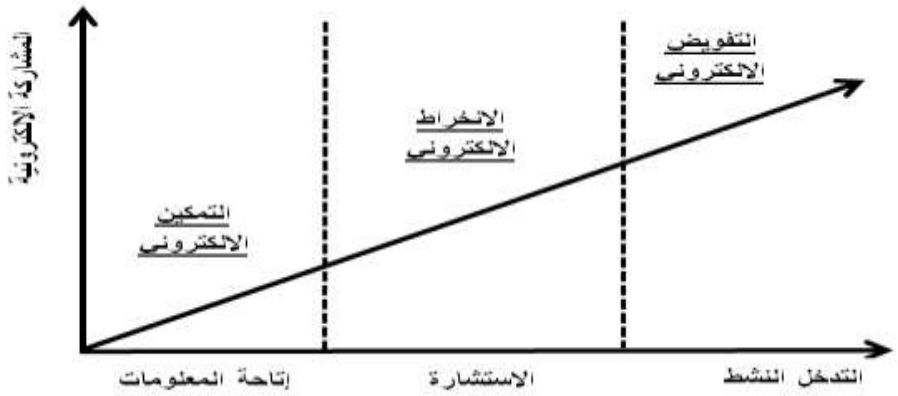

شكل (١) مستويات المشاركة الإلكترونية.

SIRAJUL, I. M., (2008). Towards a sustainable e-Participación implementation model, ***European Journal of e Practice****,5, p6*

حيث يتضح من الشكل السابق أن التمكين الإلكتروني هو أول خطوات المشاركة الإلكترونية، ورغم أنه ليس أعلاها إلا أنه أهمها، لأنه لن تكون هناك مشاركة إلكترونية أصلاً مالم يتوفر للأفراد المعلومات الكافية والدعاية لهذه المشاركة، بل وتوفير الأدوات اللازمة لهذه المشاركة، كما يأتي الانخراط الإلكتروني في المستوى الثاني الذي يندمج فيه الفرد مع الآخرين على الشبكة ويقيم معهم حوارات ومناقشات بناءة حول القضايا المختلفة، أما بالنسبة للتفويض الإلكتروني فهو أعلى المستويات التي يتوفر بها أكبر قدر ممكن من الثقة، بحيث يتلقى صانع السياسة آراء المواطنين ويسير وفق الأغلبية، كما يحدث في الاستفتاءات والاستطلاعات الإلكترونية الرسمية، وهم بذلك يشاركونه إدارة مستقبلهم وتسيير أمورهم بشكل. ويشير (بسيوني، ٢٠١٠، ١٣٥) إلى أن للديمقراطية الرقمية خمسة أبعاد هي:

١) أنظمة الاقتراع الإلكترونية: عن طريق اعتماد أنظمة موثقة وأمينة وسهلة الاستخدام وتسمح للناخب بالانتخاب مرة واحدة فقط.
٢) الأنشطة السياسية عبر الإنترنت: من خلال تشجيع نشر برامج الأحزاب والقوى السياسية والتواصل المباشر مع المواطنين عن طريق الصفحات الإلكترونية للمؤسسات والقادة السياسيين.
٣) الشفافية والثقة الإلكترونية: عبر نشر الوثائق والحقائق اللازمة للمواطنين باستمرار عبر المواقع الحكومية الرسمية
٤) المشاركة الديمقراطية: ويقصد بها استطلاع رأي الشعب إلكترونياً ونشر القرارات الحكومية قبل اتخاذها من أجل أخذ رأي المواطنين فيها
٥) الفجوة الرقمية: وهي من أهم الأبعاد لما لها من تأثير سلبي على أهداف الديمقراطية الرقمية، فأعداد المتعلمين الذين يستخدمون التكنولوجيا مازالت قليلة خصوصاً بين كبار السن، مما قد يوجد نوعاً من حكم أصحاب الويب فقط أو ما يعرف بالوبقراطية (Webcracy).

كما أن هناك من يرى أن للديمقراطية الرقمية أربعة أشكال هي: الاتصال في اتجاه واحد كالاستماع والتلقي من جهة واحدة فقط مثل البريد الإلكتروني واستطلاعات الرأي على الإنترنت، والاتصال في اتجاهين مثل الدردشة ولوحات الإعلانات على الإنترنت، والمناقشة عبر الإنترنت مثل منتديات السياسة الإلكترونية التي تقدمها الحكومة للمناقشة بشأن موضوع معين، وأخيراً إدارة الشؤون العامة من خلال الشراكات واختيار المواطنين للمواضيع على منتديات السياسة الإلكترونية ومناقشة تلك المواضيع مع القادة السياسيين (Kim, 2001, 26)، وقد صنف

(الدهشان، ٢٠١٨، ١٤٧-١٤٨) أبعاد الديمقراطية الرقمية إلى ست مستويات، تتدرج من البسيط للمعقد كما يلي:

١) مستوي حرية التعبير: ويتمثل في إتاحة الفرصة للجميع بعرض آرائهم وتصوراتهم حول كافة القضايا والموضوعات، والتعليق وعرض وجهة النظر في كل ما يعرض من أخبار من خلال الصفحات الشخصية والمدونات والمواقع الإخبارية.

٢) مستوي معالجة قضايا المجتمع المختلفة: عن طريق التواصل مع المسئولين من خلال صفحاتهم الرسمية ومن خلال الصفحات الرسمية للمؤسسات عبر الإنترنت.

٣) مستوي إتاحة فرص التعبير لكافة القوي السياسية: ويتم ذلك بتوفير الروابط السياسية بين المواطن والمسؤول مباشرة لتحقيق ما يسمي بالتصرف وفق حاجات ورغبات المواطنين.

٤) مستوي الاستفادة من الآراء الفنية لكافة الفئات المهنية في كافة القطاعات في المجتمع من خلال الصفحات المتخصصة لتلك الفئات.

٥) مستوي الاهتمام المتوازن بقضايا المناطق الجغرافية والفئات الجماهيرية المختلفة: من خلال سهولة استخدام الوسائل التواصلية وقدرتها على الضغط، وسرعة وصولها للمهمشين والفقراء.

٦) مستوي التصويت في الانتخابات والاستفتاءات: وذلك بإتاحة فرص المشاركة الجماهيرية في الانتخابات والاستفتاءات واستطلاعات الرأي.

وقد حدد كيم (kim, 2005, 26-28) أربعة مستويات للديمقراطية الرقمية، وقاما بوضع مؤشرات محددة لهذه الأبعاد تتمثل في إتاحة المعلومات، والاستماع / والتغذية الراجعة، والمداولات والتفويض الإلكتروني، وصناعة القرارات عبر الإنترنت، ويمكن عرضها فيما يلي:

١) **<u>إتاحة المعلومات:</u>** ومن أهم مؤشرات هذا المستوى

- إتاحة الوثائق المتعلقة بقضايا السياسات (التقارير السنوية، المنشورات وغيرها)
- عرض مفصل للميزانيات أمام المواطنين
- التنويه الدائم عن السياسات المقترحة، والمشاريع، والقوانين، والقواعد
- عرض محاضر الجلسات العامة
- عرض الفيديوهات المؤرشفة للمناسبات العامة
- البث الشبكي لأحداث الهامة
- استخدام النشرات الإخبارية بالبريد الإلكتروني، أو تنبيهات البريد الإلكتروني
- تسهيل البحث على المواطن في المواقع الإلكتروني

٢) **الاستماع / والتغذية الراجعة:** ومن أهم مؤشرات هذا المستوى

- رسائل البريد الإلكتروني إلى المسؤولين وصانعي السياسة
- الأسئلة والأجوبة على الإنترنت
- السماح بالتعليقات العامة عبر الإنترنت حول السياسات والمشروعات والقوانين المقترحة وغيرها
- التقييمات عبر الإنترنت
- استطلاعات الرأي عبر الإنترنت
- صفحات رسمية للتواصل مع المواطنين على الإنترنت
- وضع قواعد إلكترونية تنظم الحوار الإلكتروني
- إمكانيه تقديم طلبات للحصول على معلومات عبر الإنترنت
- الاجتماعات الإلكترونية
- جلسات الاستماع العامة عبر الإنترنت

٣) **المداولات والتفويض الإلكتروني:** ومن أهم مؤشرات هذا المستوى

- مناقشات البريد الإلكتروني
- منتديات السياسة عبر الإنترنت
- الاجتماعات الإلكترونية الرسمية المجدولة
- المؤتمرات عبر الإنترنت
- الدردشات المباشرة مع السياسيين والقادة

٤) **صناعة القرارات عبر الإنترنت:** ومن أهم مؤشرات هذا المستوى

- الالتماسات الإلكترونية
- التحكيم الإلكتروني
- الاستفتاءات الإلكترونية
- التصويت على الإنترنت (التصويت الإلكتروني) في الانتخابات

ولكي تتوفر الديمقراطية الرقمية بالمؤسسات ويتمتع الأفراد بالحرية الرقمية التامة داخل هذه المؤسسات لابد من الاهتمام بأربعة أبعاد رئيسة، يأتي في مقدمتها الاتاحة للأجهزة والمعلومات معاً، بالاضافة إلى الخصوصية المتمثلة في قدرة الأفراد على الحفاظ على سرية معلوماتهم وبياناتهم الشخصية والتحكم في من يمكنهم الوصول الى هذه المعلومات سواء كانوا أفراد أو مؤسسات أو

حكومات، فضلاً عن حرية التعبير دون تعقب أو ترهيب، وحرية الاستخدام والابتكار.(الطاهر، ٢٠١٣، ٥-٩)

ومما سبق يتضح أن الأبعاد سالفة الذكر متنوعة ومختلفة ومنها ما ينطبق على الجامعة ومنها ما ينطبق على المجتمع الخارجي بصفة عامة، لذلك ترى الدراسة الحالية أنه يمكن استخلاص أهم أبعاد الديمقراطية الرقمية بالجامعة فيما يلي:

١) التثقيف الرقمي: لتنمية معارف ومهارات الطلاب حول الكمبيوتر والانترنت واستخدام التكنولوجيا بفاعلية، بالاضافة الى الالتزام بالقيم والأخلاقيات الرقمية وتنمية المسئولية الرقمية لدى الطلاب.

٢) الإتاحة: للأجهزة والإنترنت، فضلاً عن إتاحة البرامج والمعلومات أمام الطلاب.

٣) المشاركات الإلكترونية النشطة من قبل الطلاب: وهي متدرجة من المشاركة البسيطة غلى المعقدة كالتالي(التصفح – التعبير بالإعجاب أو النشر– المناقشة والمداولات والتصويت الإلكتروني– صناعة القرار عبر الإنترنت– ممارسة الأنشطة التعليمية والطلابية اللازمة لتنفيذه عبر الإنترنت أيضاً– التفويض الإلكتروني للغير لممارسة النشاط).

٤) الحوكمة الإلكترونية: والتي تتمثل في انتقال المؤسسة إلكترونياً للفرد وسعيها للوصول إليه في مكانه لكي تزوده بالمعلومات أو تحصل منه على المعلومات أو توفر له الخدمة، كإعلام الطلاب إلكترونياً بما يخصهم من موضوعات وبما يتم إصداره داخل الجامعة من قرارات وما يتم تنفيذه من إنجازات واستشارة الطلاب إلكترونياً بأنظمة الاقتراع الإلكترونية والتصويت في الانتخابات الطلابية واستطلاعات الرأي الجامعية.

٥) الالتزام بالشفافية لبناء الثقة الإلكترونية مع الطلاب، ويمكن الوصول لذلك بعرض المعلومات الصحيحة والبعد عن المعلومات الناقصة والمغلوطة

٦) الحفاظ على الخصوصية: فيما يتعلق بسرية معلومات الأفراد وعدم قدرة الأشخاص أو المؤسسات أو الحكومات على اختراقها بطرق غير قانونية، والقضاء على البرمجيات الخبيثة، والتحكم فيمن يمكنه الوصول إليها والاطلاع عليها.

ومما سبق يتضح أنه لتعزيز الديمقراطية الرقمية في أي مجتمع من المجتمعات لابد من توفير التثقيف الرقمي للأفراد؛ وذلك بتزويدهم بالمعارف والمهارات التي تمكنهم من التعامل الذكي مع التكنولوجيا، بالإضافة إلى الاهتمام بالإتاحة، والتي تهدف لتوفير الأجهزة والإنترنت لدى الجميع، وتشجيع المشاركات الإلكترونية النشطة للأفراد، وتعزيز الحوكمة الإلكترونية والتحول الرقمي

بالمجتمع، فضلاً عن الالتزام بالشفافية لبناء الثقة الإلكترونية، والحفاظ على خصوصية الأفراد وتأمين مجتمعهم الافتراضي.

سادساً: مبررات تطبيق الديمقراطية الرقمية في المؤسسات الجامعية

بعد أن ظهر قصور دور الديمقراطية التقليدية في دمج الشباب الجامعي في الحياة السياسية وتقديمهم لتولي زمام الأمور في معظم مناحي الحياة، كان لابد من البحث عن شكل جديد أكثر جذباً لطلاب الإنترنت، ولقد بدأت الديمقراطية الرقمية في لعب هذا الدور، خاصة وأن هناك العديد من المبررات التي تحتم على الدولة بصفة عامة والجامعة بصفة خاصة تدريب الشباب على هذا الشكل الجديد لممارسة الديمقراطية، ومن هذه المبررات ما يلي:

١) زيادة انتشار الإنترنت والاعتماد علي التكنولوجيا التي أصبحت لغة العصر ولغة الشباب في عصر الإنترنت، فقد وصلت نسبة مستخدمي الحاسب الآلي في الحضر عام ٢٠٢٠ إلى ٧٣.٩ %، وفي الريف ٥٥.٨% ، بينما وصلت نسبة مستخدمي الهواتف المحمولة الى ٩٧,٥٩% من المصريين. (جمهورية مصر العربية – وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠٢١، ١-٧)

٢) زيادة عدد السكان في مصر والذي وصل الى ١٠٤,٢ منهم تقريباً ٩٤,٧ مليون نسمة في الداخل وحوالي ٩,٥ مليون مصري بالخارج، والحاجة الى وسيلة آمنة للوصول السريع لهم، وتغطية هذا العدد الكبير من السكان مقارنة بالإمكانات الاقتصادية للدولة (جمهورية مصر العربية – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٧، ١)، وقد وصل عدد طلاب التعليم الجامعي الى ٢,٧ مليون طالب جامعي، مما يستدعي الاهتمام بهذه الفئة التي تمثل صفوة الشباب وتلبية حقهم في الديمقراطية الرقمية. (جمهورية مصر العربية – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء).

٣) ظهور العديد من المشكلات للديمقراطية التقليدية مثل ضياع الوقت والجهد على الدولة والمواطنين، والزحام الذي يحدث باستمرار أمام اللجان في الانتخابات، والذي استدعى في بعض الفترات مد فترات التصويت أمام الناخبين.

٤) التكلفة الباهظة لأي انتخابات أو استفتاءات أو استطلاعات رأي تجريها الدولة، حيث أوضح خبراء اقتصاديون أن إجمالي تكلفة الاستحقاقات السياسية التي بدأت في مصر منذ ثورة يناير ٢٠١١ وحتى انتخابات الرئاسة ٢٠١٨م تزيد عن ٢٠ مليار جنيه. (حسني، ٢٠٢٠)

٥) تسهيل التواصل مع المسئولين في أي وقت وفي أي قضية دون تكلفة تذكر، حتى يشعر المواطن بأنه يحكم مع الدولة، مما يزيد من انتمائه لوطنه وإنتاجيته.

ومما لا شك فيه أن تعزيز الديمقراطية الرقمية أصبح مطلباً أساسياً في ظل عصر التكنولوجيا وحقوق الإنسان، فزيادة انتشار الإنترنت، وتضاعف أعداد السكان كل فترة، وظهور العديد من المشكلات للديمقراطية التقليدية، كالتكلفة الباهظة للانتخابات والاستفتاءات واستطلاعات الرأي الحكومية، جميعها فرضت على الأنظمة الحاكمة محاولة البحث عن بدائل جديدة كالديمقراطية التقليدية لتحقيق سياسة الدولة بأقل تكلفة ووقت وجهد.

سابعاً: أدوات الديمقراطية الرقمية

تتطور وسائل وأدوات الديمقراطية الرقمية بتطور التكنولوجيا مع الزمن، حيث ظهر في البداية بعض الأدوات المحددة كما حددها (شعبان، ٢٠١٠، ١١٧-١٢٠) فيما يلي:

١. العرائض الإلكترونية:

هي عبارة عن كتابة عريضة ووضعها في أحد المواقع الإلكترونية المخصصة لذلك، أو تصميم موقع إلكتروني خاص بموضوع العريضة الإلكترونية، ويمكن نشر موضوعها عن طريق الروابط والقوائم البريدية لمناقشة قضايا معينة، أو المطالبة باتخاذ قرارات، أو إجراءات معينة، أو إصدار قانون معين، وحث الناس على التوقيع على هذه العريضة بإدخال الاسم والبريد الإلكتروني والضغط على الزر المخصص للتوقيع لتجميع أكبر عدد ممكن من الأفراد عليها. (الهماش، ٢٠٠٨، ٩٩)

وقد أصبحت العرائض الإلكترونية في بعض الدول في الوقت الحالي وسيلة مهمة للمواطنين للتعبير عن القضايا التي تهمهم ويتم تقديمها للسلطات العليا للبت فيها عوضاً عن المظاهرات والإضرابات والاعتصامات الفئوية وغيرها، كما تلعب دوراً هاماً في تشكيل الرأي العالم الإلكتروني في بعض المؤسسات، بل وبعض الدول أحياناً.

٢. المنتديات الإلكترونية:

هي تقنية تسمح للمستخدمين بإرسال موضوعات للأعضاء يقرؤونها ويعلقون عليها، إما بطريقة خطية، أو متعاقبة، أو متداخلة، وقد يشتمل المنتدى الواحد على أبواب مختلفة يتخصص كل منها في موضوع بعينه، فتكون بذلك الموضوعات المطروحة للنقاش متنوعة تلبي رغبات الجميع. (حرب، ٢٠١٦، ١٣٦)

ومما يجعلها أكثر جذباً للطلاب، أن الطالب لا يقتصر دوره بتسجيل رغباته ومشكلاته، ولكنه أيضاً يدخل في حوار ونقاش مع أقرانه ومع المسئولين حول تلك القضايا على صفحات المنتديات الإلكترونية، بل انه أيضاً قد يدخل مع المسئولين في نقاش حول الخطط المستقبلية والتحضيرية للمؤسسات والوزارات لتعديلها وفق ما يتفق عليه الأغلبية وما يلبي رغبات الجميع.

٣. البريد الإلكتروني:

يسمح البريد الإلكتروني للمستخدمين بالتواصل مع بعضهم ومع المسئولين في أسرع وقت وبأقل جهد وتكلفة، وقد أصبح لمعظم المؤسسات والقادة السياسيين بريد إلكتروني رسمي يمكن من خلاله تلقي شكاوى ورغبات المواطنين ومتابعتها، بل ويمكن أيضاً فتح نقاش حول القضايا المطروحة من خلال هذه الخدمة.

ومع تطور العصر ظهرت أدوات ووسائل جديدة، وأصبحت تشغل اهتمام العدد الأكبر من الناس، ومنها ما أضافه (الدهشان، ٢٠١٨، ١٥١-١٥٣) كشبكات التواصل الاجتماعي والمدونات، ويمكن توضيح هذه الأدوات كما يلي:

١. شبكات التواصل الاجتماعي:

ظهرت في عالم الإنترنت منذ أعوام قليلة وتتيح لكل فرد إنشاء صفحة أو أكثر خاصة به بطريقة مجانية، ويمكن عن طريقها التواصل مع أعضاء آخرين بتلك الشبكات، وقد تطور نشاطها في الفترة الأخيرة لتصبح وسيلة احتجاجية وتعبيرية، يعبر فيها الأفراد عن مشكلاتهم وآرائهم على صفحاتهم وأيضاً علي صفحات المسئولين، ويعد (الفيس بوك، والتويتر، واليوتيوب، والواتس أب) أبرز شبكات التواصل الاجتماعي في الوقت الحالي.

٢. المدونات:

وهي مقابل للكلمة الإنجليزية (Blog) وهي اختصار لكلمتي (Web Log) والتي تعني سجل الشبكة، وهي من أكثر الآليات سهولة في النشر على الإنترنت دون تعقيد، كما يمكن أن يتابعها أعداد كبيرة جداً من المسئولين.

وفي الفترة الأخيرة ومع زيادة التطور التكنولوجي والتوجه نحو الرقمنة أضاف (**عبدالصادق، ٢٠٠٩**، ١٠٧-١٠٨) التصويت التليفوني ومواقع التوقيع والتصويت الإلكتروني ويمكن توضيح ذلك كالتالي:

١. التصويت التليفوني:

حيث يتم الاتصال التليفوني بالأفراد لأخذ آرائهم، كما يمكن للأفراد أنفسهم التعبير عن آرائهم بإرسال رسائل نصية معينة (SMS) لأرقام خاصة ومحددة خاصة بالمؤسسات والأفراد المسئولين عن التصويت.

وقد أكدت دراسة جريفين وهالبين (Griffin& Haplin, 2006, 65) عن استخدام التليفون والرسائل النصية في تدعيم الممارسات الديمقراطية لدى الشباب، على أن عملية المشاركة

الديمقراطية باستخدام التكنولوجيا الرقمية تعد أكثر موضوعية وجاذبية وتتميز بالديناميكية في تنظيم التفاعل مع الشباب.

٢. مواقع التوقيع والتصويت الإلكتروني:

فقد أدي تطور تقنيات المعلومات والاتصال إلى ظهور أنماط جديدة من التصويت في الانتخابات واستطلاعات الرأي والاستفتاءات، منها التصويت الإلكتروني والتصويت عن بعد، وهذه المواقع تتيح فرصة التسجيل والتوقيع لعدد كبير من الأفراد الذين يطالبون بتغيير أو تعديل سياسة معينة، وتكون هذه التوقيعات نوعاً من المعارضة السلمية المتحضرة، ويمكن عن طريق تشديد إجراءات الأمان وإجراءات التحقق من الهوية استغلال هذه المواقع علي أكمل وجه في الانتخابات والاستفتاءات واستطلاعات الرأي كبديل للنظام التقليدي، وهو ما يوفر الوقت والجهد والتكلفة علي الدولة وعلي المواطنين، بل ويزيد من أعداد المشاركين الذين يتمكنون من التصويت في الوقت المناسب لهم ولظروف عملهم دون تعطيل عجلة الإنتاج.

إلا أن للتصويت الإلكتروني مجموعة من المتطلبات التي يجب توفيرها لنجاح تلك العملية على الوجه الأكمل، خاصة وأنها أهم عمليات الديمقراطية الرقمية، ومن هذه المتطلبات ما ذكرته دراسة (Al Amer, 2009, 94-95) فيما يلي:

١) توفير قدر كاف من الأمن الرقمي: مثل (الحماية من هجمات قراصنة الإنترنت، الحماية من حملات التيارات والجماعات المعادية، تهديدات الجماعات الإرهابية، مشكلات شراء برامج وأنظمة التصويت، الهجمات، الحماية من الفيروسات والبرامج الضارة، واختراق الخوادم وغيرها.
٢) بساطة عملية التصويت: أي جعلها غير معقدة على الناخبين لمنع حدوث أي أخطاء محتملة.
٣) توفير قدر كاف من الثقة: حتى يطمئن المواطن للنظام، مع مراعاة الدقة في التصويت.
٤) إخفاء هوية الناخبين، وسرية الاقتراع، لحماية من يمتلكون وجهات نظر مخالفة للسلطة.
٥) النزاهة: ويمكن تحقيقها بعرض الإحصاءات الصحيحة والدقيقة للنتائج.
٦) الحماية من التصويت المتعدد لنفس الشخص
٧) منع الانتحال، حتى لا يقوم شخص بالانتخاب مكان شخص آخر.
٨) المساواة في الوصول للتصويت للجميع، وعدم حرمان أي قطاعات من التصويت الإلكتروني وخصوصاً في المناطق الفقيرة والأقل في مستوى التعليم.

ومما سبق يتضح أن الديمقراطية الرقمية نظام متشعب له العديد من الوسائل اللازمة لتحقيقه، وهناك ضرورة ملحة لتدعيمها في الوقت الراهن، خاصة وأن الدولة تتجه بوضوح نحو

التحول الرقمي وتعزيز الديمقراطية والحريات، وقد ظهر ذلك جلياً في رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، ويمكن توضيح ذلك بالتفصيل في المحور التالي.

المحور الثاني: ملامح الديمقراطية الرقمية في رؤية مصر ٢٠٣٠

تمثل رؤية مصر ٢٠٣٠ نقطة تحول في حياة المصريين، وخطة فارقة في مسيرة التنمية المستدامة في كافة مجالات الحياة، حيث ظهرت بعد مرحلة صعبة في حياة المصريين، عاشت فيها الدولة لسنوات طويلة بخطط منعزلة لم ينفذ منها على أرض الواقع إلا القليل، مما أهدر الكثير من وقت وجهد وأموال المصريين في فترات سابقة دون تقدم حقيقي في مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية، ثم جاءت هذه الرؤية لتوحد جهود الجميع، وترسم للمواطن والمسؤول مسارات الإصلاح والتطوير لبناء جمهورية جديدة يسودها التقدم والازدهار.

وتهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ إلى بناء نظام سياسي ديموقراطي يحترم مبادئ حقوق الإنسان ويقوم على سيادة القانون من خلال تداول ديمقراطي سليم للسلطة، وتقوية دور المؤسسات التنفيذية والعمل على إثراء العمل المؤسسي كوسيلة لتنمية الدولة الوطنية، وإقامة مجتمع مدني حر يتميز باحترام مبدأ المواطنة كضمانة للحكم الرشيد وقادر على إثراء التنوع بداخلة، بالإضافة إلى تفعيل قدرة النظام السياسي ومؤسساته على التفاعل الإيجابي ومواكبة التطورات العالمية، واعتماد خطة تنفيذية للدولة تراعي التفاعل مع الأبعاد الثقافة والبشرية والاقتصادية والتكنولوجيا لعملية العولمة. (جمهورية مصر العربية – وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٦، ١٢).

كما تهف أيضاً لتعزيز التحول الرقمي في المعاملات الرسمية وغير الرسمية، خاصة بعد أن أصبح التحول الرقمي سمة العصر وضرورة مهمة لتقليل الوقت والجهد والتكلفة في المعاملات، وتتكون رؤية مصر ٢٠٣٠ من ثلاثة أبعاد هي البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ويضم البعد الاقتصادي أربعة محاور هي: (محور التنمية الاقتصادية، ومحور الطاقة، ومحور المعرفة والابتكار والبحث العلمي، ومحور الشفافية وكفاءة المؤسسات الاجتماعية)، وضحتها (إسماعيل، ٢٠١٦، ١٤: ١٥) بالتفصيل كما يلي:

- محور التنمية الاقتصادية: يهدف إلى جعل الاقتصاد المصري اقتصاد سوق منضبط، يتميز باستقرار الأوضاع الاقتصادية والتنافسية والتنوع، ويعتمد على المعرفة، ويكون لاعباً فعالاً في الاقتصاد العالمي، قادراً على التكيف مع المتغيرات العالمية، وتوفير فرص عمل لائق ومنتج، ويصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مستوى الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع.

- محور الطاقة: ويهدف لأن يكون قطاع الطاقة قادراً على تلبية كافة متطلبات التنمية الوطنية المستدامة، بما يؤدي إلى المساهمة الفعالة في دفع الاقتصاد والتنافسية الوطنية والعدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة، مع تحقيق ريادة في مجالات الطاقة المتجددة، والإدارة الرشيدة والمستدامة للموارد، ويتميز بالقدرة على الابتكار والتنبؤ والتأقلم مع المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية في مجال الطاقة وذلك في إطار مواكبة تحقيق الأهداف الدولية للتنمية المستدامة.
- محور المعرفة والابتكار والبحث العلمي: يكون المجتمع المصري بحلول عام ٢٠٣٠ مجتمعاً مبدعاً ومبتكراً ومنتجاً للعلوم والتكنولوجيا والمعارف، ويتميز بوجود نظام متكامل يضمن القيمة التنموية للابتكار والمعرفة ويربط تطبيقات المعرفة ومخرجات الابتكار بالأهداف والتحديات الوطنية.
- محور الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية: بحلول عام ٢٠٣٠ يكون هناك جهاز إداري كفء وفعال، يحسن إدارة موارد الدولة، ويتسم بالشفافية والنزاهة والمرونة، ويخضع للمساءلة ويعلى من رضا المواطن ويتفاعل معه ويستجيب له.

والبعد البيئي ويشمل:

- محور البيئة: بحلول عام ٢٠٣٠ يكون البعد البيئي محوراً أساسياً في كافة القطاعات التنموية والاقتصادية بشكل يحقق أمن الموارد الطبيعية، ويدعم عدالة استخدامها والاستغلال الأمثل لها، والاستثمار فيها بما يضمن حقوق الأجيال القادمة فيها، ويعمل على تنويع مصادر الإنتاج والأنشطة الاقتصادية، وما يساهم في دعم التنافسية وتوفير فرص عمل جديدة، والقضاء على الفقر ويحقق عدالة اجتماعية مع توفير بيئة نظيفة وصحية وآمنة للمواطن المصري.
- محور التنمية العمرانية: بحلول عام ٢٠٣٠ تكون مصر بمساحة أرضها وحضارتها وخصوصية موقعها قادرة على استيعاب سكانها ومواردها في ظل إدارة تنمية مكانية أكثر اتزاناً، تلبي طموحات المصريين، وترتقي بجودة حياتهم.

ويضم البعد الاجتماعي أربعة محاور هي (محور العدالة الاجتماعية، ومحور الصحة، ومحور التعليم والتدريب، والثقافة)، ويمكن توضيحها بالتفصيل كما يلي:

- محور العدالة الاجتماعية: ويتمثل في بناء مجتمع عادل متكاتف يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبأعلى درجة من الاندماج المجتمعي، ويحفز

فرص الحراك الاجتماعي المبني على القدرات، ويوفر آليات الحماية من مخاطر الحياة، ويقوم على التوازي بمساندة شرائح المجتمع المهمشة ويحقق الحماية للفئات الأولى بالرعاية.

- محور الصحة: يتمتع كافة المصريين بحياة صحية سليمة آمنة من خلال تطبيق نظام صحي متكامل يتميز بالإتاحة والجودة وعدم التمييز، وقادر علي تحسين المؤشرات الصحية، ويحقق رضاء المواطنين والعاملين في قطاع الصحة لتحقيق الرخاء والرفاهية، والسعادة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولتكون مصر رائدة في مجال الخدمات، والبحوث الصحية، والوقائية عربياً، وأفريقيا.
- محور التعليم والتدريب: تستهدف مصر إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون تمييز، وفي إطار نظام مؤسسي، كفء وعادل، ومستدام، ومرن، مرتكزاً على المتعلم والمتدرب القادر على التفكير والمتمكن فنياً وتقنياً وتكنولوجياً، وأن يساهم أيضاً في بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكانياتها إلى أقصى مدى لمواطن معتز بذاته، ومستنير، ومبدع، ومسئول، وقابل للتعددية، ويحترم الاختلاف، وفخور بتاريخ بلاده، وشغوف ببناء مستقبلها، وقادر على التعامل تنافسيا مع الكليات الإقليمية والعالمية.
- محور الثقافة: بحلول عام ٢٠٣٠ يكون هناك منظومة قيم ثقافية إيجابية في المجتمع المصري تحترم التنوع والاختلاف، وتمكين المواطن المصري من الوصول إلى وسائل اكتساب المعرفة، وفتح الآفاق أمامه للتفاعل مع معطيات عالمه المعاصر، وإدراك تاريخه وتراثه الحضاري المصري، وإكسابه القدرة على الاختيار الحر، وتأمين حقة في ممارسة وإنتاج الثقافة، على أن تكون العناصر الإيجابية في الثقافة مصدر قوة لتحقيق التنمية، وقيمة مضافة للاقتصاد القومي، وأساساً لقوة مصر الناعمة إقليمياً وعالمياً.

ويتطلب تحقيق التنمية المستدامة إقامة نظام سياسي ديمقراطي يسانده مجتمع مدني فعال، ودعم اللامركزية وتمكين المجتمع المحلي في صنع واتخاذ القرار والتخفيف من العبء عن الإدارات في الحكومة المركزية، وزيادة فرص المشاركة السياسية في المجتمع، ودعم وتمكين الأحزاب السياسية وحريات العمل العام والحريات السياسية باعتبارها ضمانة للديمقراطية، وتفعيل قدرة النظام السياسي ومؤسساته على التفاعل الإيجابي ومواكبة التطورات العالمية، وتأسيس مجتمع حر تعددي وتمكين الشباب والمرأة، ومكافحة الإرهاب، وتحقيق العدالة الناجزة. (جمهورية مصر العربية –وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٦، ١٢)

وبتحليل أبعاد رؤية مصر ٢٠٣٠ وأهدافها وموضوعاتها وفق أبعاد الديمقراطية الرقمية، يمكن القول إنها تدعم تحقيق الديمقراطية الرقمية بوسائل متعددة، من خلال الاهتمام بالتثقيف الرقمي

واستخدام التكنولوجيا في العملية التعليمية، والحوكمة والتحول الكامل نحو الرقمية وإلغاء المعاملات الورقية، وتعزيز الثقة الرقمية ودعم الخصوصية، وأيضاً توفير مصادر تمويل لتطوير البنية التحتية التكنولوجية، ويمكن توضيح ذلك بالتفصيل كما يلي:

١) التثقيف الرقمي:

حددت رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة هدفاً رئيساً لنشر الثقافة هو: "تمكين الإنسان المصري من الوصول إلى وسائل اكتساب المعرفة من خلال تمكين كافة الفئات الاجتماعية من الحق في الوصول إلى المعرفة وضمان سرية تداولها". (جمهورية مصر العربية – وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٦٣)، وتزايد الاعتماد على المصادر المفتوحة كالإنترنت، والتي توفر المحتوي الثقافي، والمعرفي، والعلمي بجودة عالية للجميع للمشاركة فيها بلا قيود مادية، وفي ضوء ذلك، تبنت وزارة التربية والتعليم تطوير التعليم باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باستخدام تقنيات الحوسبة السحابية، إدراكاً من الدولة للأهمية البالغة للتعليم كمحرك للاقتصاد، ومن أجل تحقيق الاستفادة العظمى من البنية التحتية المعلوماتية. (بغدادي، ٢٠١٩، ١٠٧)

كما أن هناك عدة بنود تعد من الإطار الحاكم لاستراتيجية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، ويأتي في مقدمتها تمكين المتعلم من متطلبات ومهارات القرن الواحد والعشرين، والتواصل الي الصيغ التكنولوجية الأكثر فعالية، في عرض المعرفة المستهدفة وتداولها بين الطلاب والمعلمين. (جمهورية مصر العربية –وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٦، ١٤٠)

٢) الإتاحة الرقمية:

تهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ بمحور التعليم إلى توفير تعليم عالي الجودة متاح للجميع دون تمييز، ومرتكز على المتعلم الممكن تكنولوجياً وجودة الحياة المدرسية، عن طريق الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي وإيجاد أنظمة لتمويل الطلاب بحيث لا يحرم من المؤهل من لا يملك القدرة المالية، فضلاً عن مضاعفة الدولة للتمويل الحكومي الموجه للتعليم العالي مرة كل ثلاث سنوات حتى عام ٢٠٢٣م.(جمهورية مصر العربية – وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٣٢-٣٦)، كما دعت استراتيجية مصر ٢٠٣٠ في محور التعليم والتدريب إلى توفير بنية تحتية قوية داعمة للتعليم، مثل توفير (المعامل– والمكتبات– والاتصال بالإنترنت– والمرافق لممارسة الأنشطة). (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٦، ١٤٠)

كما يمكن تحقيق الإتاحة بالتعليم من خلال إعادة هيكلة وصياغة نظام التعليم قبل الجامعي بهدف تحقيق الأهداف المرجوة وضمان تكامل السياسات والقرارات والقوانين والتشريعات المنظمة للتعليم وجميع الجوانب المرتبطة به، وتحسين القدرة التنافسية للمنظومة التعليمية، وتعزيز التعليم مدي

الحياة، ومحو الأمية الهجائية والرقمية، بالإضافة إلى خفض معدل التسرب من التعليم الأساسي، وإنشاء إطار وطني للمؤهلات في مصر، وإتاحة الخدمات الثقافية والفنية لكافة فئات المجتمع دون تمييز. (جمهورية مصر العربية – وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٣٣)

٣) المشاركات الإلكترونية النشطة

تهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ في محور التعليم إلى توفير تعليم قادر على بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكانياتها إلى أقصى مدى لمواطن معتز بذاته ومستنير ومبدع ومسئول وقابل للتعددية ويحترم الاختلاف وفخور بتاريخ بلاده وشغوف لبناء مستقبلها من خلال مجموعة من الأهداف منها تمكين الطلاب من مهارات العلوم وتكنولوجيا المعلومات. (جمهورية مصر العربية – وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٦، ١٣٩)

حيث يتطور المجال الرقمي بسرعة هائلة في الوقت الراهن، ولهذا يجب تقديم الذكاء الاصطناعي والمهارات الرقمية في المراحل الأساسية بالمدارس، وسيؤدي هذا إلى توسيع القاعدة التي يمكن أن تخرج لنا خبراء في الذكاء الاصطناعي في المستقبل على جميع المستويات. (المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي، ٢٠١٩، ٣٨)

٤) الحوكمة الإلكترونية

تستهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ في محور الابتكار والمعرفة والبحث العلمي بناء مجتمع معرفي مبدع ومبتكر، ومنتج للعلوم والتكنولوجيا والمعارف الداعمة لقوة الدولة ونموها وريادتها ورفاهية الإنسان من خلال رفع كفاءة استخدام الحكومة للتكنولوجيا الحديثة في المعاملات، وهو ما يشير إلى اتجاه الدولة نحو التحول الرقمي بشكل جاد وسريع. (جمهورية مصر العربية – وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٦، ٨٨).

كما تقوم الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي المنبثقة من استراتيجية مصر ٢٠٣٠ على مجموعة ركائز، يأتي في مقدمتها الذكاء الاصطناعي من أجل العمليات الحكومية، والذي يؤكد على الاعتماد السريع على تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي من خلال ميكنة العمليات الحكومية وإدماج الذكاء الاصطناعي في دورة صنع القرار لرفع الكفاءة وزيادة الشفافية، كما ترتكز الاستراتيجية أيضاً على الذكاء الاصطناعي من أجل التنمية، من خلال تطبيق الذكاء الاصطناعي في قطاعات اقتصادية مختلفة تدريجياً بهدف رفع الكفاءة وتحقيق نمو اقتصادي أعلي وقدرة تنافسية أفضل. (المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي، ٢٠١٩، ٦)

٥) الالتزام بالشفافية لبناء الثقة الإلكترونية، والحفاظ على الخصوصية:

تستهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ في محور التعليم الوصول إلى تعليم بنظام مؤسسي وكفء وعادل ومستنير من خلال إعادة الثقة بين المجتمع وإدارة التعليم في مصر، خاصة وأن انخفاض ترتيب التعليم المصري في بعض التصنيفات قد أثر سلباً على ثقة بعض المواطنين به؛ وبالتالي كان لابد من علاج ذلك في رؤية مصر ٢٠٣٠. (جمهورية مصر العربية – وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٣٢)، وقد جاءت المادة رقم (٣١) من الدستور المصري لتؤكد على أن "أمن الفضاء المعلوماتي جزء أساسي من منظومة الاقتصاد والأمن القومي، وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليه، على النحو الذي ينظمه القانون". (جمهورية مصر العربية، ٢٠١٤).

خاصة بعد أن ظهرت مؤخراً بعض الأنماط الجديدة من الهجمات السيبرانية التي تستهدف إعاقة الخدمات الحيوية، وكذلك نشر برمجيات خبيثة وفيروسات لتخريب وتعطيل البني التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ونظم التحكم الصناعية الحيوية وخاصة في المرافق الهامة (منشئات الطاقة النووية، والبترول، والغاز الطبيعي، والكهرباء، والطيران، والنقل بأنواعه، وقواعد البيانات والمعلومات القومية، والخدمات الحكومية، والرعاية الصحية، والإسعاف العاجل وغيرها)، وذلك عبر عدة قنوات تشمل الشبكات اللاسلكية والذاكرة النقالة، بالإضافة إلى القنوات الأخرى الشائعة (البريد الإلكتروني ومواقع الإنترنت والشبكات الاجتماعية وشبكات الاتصالات السلكية)، مما يؤثر تأثيراً ملموسا علي البنى التحتية والمرافق والخدمات والأعمال. (المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي، ٢٠١٩، ٤)

مما سبق يتضح لنا أن الديمقراطية الرقمية عبارة عن نظام متشعب يحتاج الى تضافر كافة الجهود والإدارات الجامعية لتطبيقه على الوجه الأكمل، وقد أكدت عليه رؤية مصر ٢٠٣٠ في العديد من المواضع، الأمر الذي يستدعي وضع خطة استراتيجية متكاملة لتعزيزه بالجامعة، ولوضع هذه الخطة لابد من التعرف على واقع الوضع الراهن للديمقراطية الرقمية بجامعة بني سويف، عن طريق التحليل البيئي (**SWOT Analysis**) للبيئة الداخلية والخارجية للجامعة (نقاط القوة، الضعف، الفرص، التهديدات)، وهذا ما ستحاول الدراسة تحقيقه في المحور التالي.

المحور الثالث: الإطار الميداني

تم فيه تناول الهدف من الإطار الميداني، ووصف أداة الدراسة وتقنينها، إضافة إلى عرض عينة الدراسة، وتحليل النتائج وتفسيرها.

١) الهدف من الإطار الميداني

هدف الإطار الميداني إلى الكشف عن واقع الوضع الراهن لجامعة بني سويف فيما يتعلق

بالديمقراطية الرقمية؛ من خلال تحليل واقع البيئة الداخلية والخارجية للديمقراطية الرقمية بالجامعة، والوصول للإجراءات الضرورية لتحسين هذا الوضع في المستقبل القريب، ويمكن تقسيمها إلى:

- **متغيرات البيئة الداخلية:** هي المتغيرات التي تقع داخل حدود المؤسسة وتخضع لإداراتها، حيث تركز على تحليل كمية ونوعية الموارد المتاحة للمؤسسة سواء المالية، أو المادية، أو البشرية، أو التكنولوجية (نقاط القوة والضعف). (المرسي، ٢٠٠٣، ٩٨)
- **متغيرات البيئة الخارجية:** هي المتغيرات التي تقع خارج حدود المؤسسة ولا تخضع لإداراتها، فتتضمن العوامل التي تحيط بالمؤسسة، والتي قد يترتب عليها منافع أو أضرار في المستقبل مثل العوامل والمتغيرات الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو البيئية أو الديموغرافية أو القانونية أو التكنولوجية أو الحكومية أو التنافسية وغيرها (نقاط الفرص والتهديدات). (العارف، ٢٠٠٢، ٢١).

٢) وصف أداة الدراسة وتقنينها

تمثلت أداة الدراسة في استبانة تحليل واقع الوضع الراهن SWOT للبيئة الداخلية والخارجية بجامعة بني سويف، للكشف عن نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات للديمقراطية الرقمية من وجهة نظر الطلاب.

وتم تقنين أداة الدراسة بحساب صدق الأداة وهو " قياس الأداة لما أعدت لقياسه"(الرشيدي، ٢٠٠٠، ١٦٧)، بعرضها على مجموعة من المحكمين في كليات التربية بجامعات بني سويف والفيوم والأزهر بالقاهرة، وتم الاستفادة من توجيهاتهم حتى وصلت إلى صورتها النهائية، وكان توزيع العبارات على المحاور قبل وبعد التحكيم كما يلي:

جدول (١) عبارات استبانة تحليل واقع الوضع الراهن للديمقراطية الرقمية قبل وبعد التحكيم

م	المحور	عدد العبارات قبل التحكيم	عدد العبارات بعد التحكيم
١	نقاط القوة	١٧	١٦
٢	نقاط الضعف	٢١	١٦
٣	نقاط الفرص	٧	٧
٤	نقاط التهديدات	١١	١٠
	الاستبانة ككل	٥٦	٤٩

كانت عدد العبارات في البداية (٥٦) عبارة، وبعد أخذ آراء المحكمين في العبارات من حيث مدي مناسبة كل عبارة وارتباطها بالمحور وصحة صياغتها العلمية واللغوية، وإضافة ملاحظاتهم أصبح عدد العبارات (٤٩) عبارة موزعة على المحاور الأربعة كما سبق.

كما تم حساب ثبات الاستبانة عن طريق تطبيقها على عينة استطلاعية قدرها (٦٦) طالباً، وذلك بطريقة التجزئة النصفية، حيث تم تجزئة عبارات الاستبانة إلى نصفين أحدهما يضم الاستجابات على الأسئلة الفردية والآخر الاستجابات على الأسئلة الزوجية، ثم حساب معامل الارتباط بينهما بعد التأكد من اعتدالية التوزيع باستخدام المعادلة التالية:

$$ر = \frac{ن \text{ مجـ س ص} - (\text{مجـ س})(\text{مجـ ص})}{(ن \text{ مجـ س}^{٢} - (\text{مجـ س})^{٢})(ن \text{ مجـ ص}^{٢} - (\text{مجـ ص})^{٢})}$$

حيث (ر) معامل ارتباط بيرسون، (س) مفردات المتغير الأول، (ص) مفردات المتغير الثاني، (ن) عدد الحالات، (مجـ) المجموع.

وجاءت قيمة معامل الارتباط تساوي (٠.٦٥)، وهو دال عند مستوى معنوية (٠.٠١)، ثم تم حساب معامل الثبات من المعادلة التالية:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{٢ \text{ معامل الارتباط}}{١+ \text{معامل الارتباط}} = ٠.٧٨٧$$

وقد كانت استجابات الطلاب على الاستبانة تدور حول مجالين هما التأثير والتواجد، وذلك بتحديد تأثير العبارة علي مجمل الأداء في الكلية بوضع رقم من (١-٥) يعبر عن درجة تأثير العبارة كنقطة قوة أو ضعف أو فرصة أو تهديد، ووضع رقم من ١-١٠ يعبر عن درجة تواجد العبارة في الواقع العملي أو احتمالية حدوثها، وبناءً عليه يتم حساب الوزن النسبي للعبارات بحاصل ضرب (مدى التأثير × التواجد أو احتمال الحدوث)، وقد تم ترتيب العبارات حسب الوزن النسبي الناتج، ويمكن توضيح ذلك كما ذكرته (خطاب، ١٩٩٩، ٣٥) فيما يلي:

- مدى التأثير: يعبر عن درجة تأثير هذا العنصر على الديمقراطية الرقمية بجامعة بني سويف، وتتراوح القيمة بين (١ – ٥)؛ حيث الدرجة (٥) الأثر الأعلى، أما الدرجة (١) تبين التأثير الأضعف للعنصر.
- درجة التواجد: تعبر عن درجة تواجد العنصر في الواقع (بالنسبة لعناصر البيئة الداخلية)، وتتراوح القيمة بين (١ – ١٠)؛ حيث تمثل الدرجة (١٠) درجة التواجد الأكبر والدرجة (١) التواجد الأضعف.
- احتمال الحدوث: تعبر عن إمكانية حدوث العنصر (بالنسبة لعناصر البيئة الخارجية)، وتتراوح القيمة بين (١ – ١٠)؛ حيث تمثل الدرجة (١٠) الاحتمالية الأعلى للحدوث، بينما الدرجة (١) الاحتمالية الأقل.

- تم حساب متوسط الوزن النسبي للعبارات كما يلي:

متوسط الوزن النسبي = (متوسط مدى التأثير × متوسط درجة التواجد أو احتمالية الحدوث)

٣) عينة الدراسة:

تم تطبيق أداة الدراسة على عينة عشوائية طبقية من طلاب بعض الكليات بجامعة بني سويف، حيث تم تقسيم كليات الجامعة من حيث طبيعة ارتباط الدراسة بالتكنولوجيا ووسائل الإعلام والاتصال الى ثلاث طبقات، حيث تم اختيار كليتي (الإعلام، وحاسبات ومعلومات) طبيعة الدراسة بها مرتبطة بالتكنولوجيا ووسائل الإعلام والاتصال، وكلية (التجارة) وهي كلية ذات ارتباط ضعيف بدراسة التكنولوجيا ووسائل الإعلام والاتصالات، وكليتي (التربية، والعلوم) وهي كليات ذات أقسام متنوعة في تخصصاتها، منها ما يرتبط بموضوعات التكنولوجيا كقسم الرياضيات والحاسب الآلي وتكنولوجيا التعليم، ومنها ما لا يرتبط كباقي الأقسام

وقد بلغ عدد طلاب العينة المختارة ككل (٤٨٠) طالباً وطالبة، حيث تم تطبيق الأداة على أفراد العينة في الفصل الدراسي الأول للعام الدراسي ٢٠١٨-٢٠١٩م، وكان توزيع الطلاب على الكليات كالتالي:

جدول (٢) توزيع أفراد العينة حسب الكليات

م	الكلية	عدد طلاب الكلية (المجتمع الأصل)	عدد العينة المختارة	نسبة العينة للمجتمع الأصل
١	كلية الإعلام	٥٢٠	٥٢	%١٠
٢	كلية الحاسبات والمعلومات	٥٤٠	٥٤	%١٠
٣	كلية التجارة	٩٧٧٧	١٩٦	%٢
٤	كلية التربية	٤١٤٠	٩٨	%٢,٣٦
٥	كلية العلوم	١٢٣٦	٨٠	%٦,٤٧
	المجموع	١٦٢١٣	٤٨٠	%٢,٩٦

يتضح من الجدول السابق أن عدد الطلاب المشاركين في العينة من كلية التجارة (انتظام) بلغ (١٩٦)، وهو أكبر الأعداد مقارنة بباقي الكليات نظراً لارتفاع العدد الكلي للطلاب بالمجتمع الأصل، كما كانت كلية الإعلام أقل الكليات مشاركة في العينة لقلة أعداد الطلاب بها، حيث بلغ عدد الطلاب المشاركين منها في العينة (٥٢) طالباً وطالبة، وقد بلغ العدد الكلي لأفراد العينة (٤٨٠) طالباً وطالبة بنسبة ٢,٩٦% من المجتمع الأصل ككل الذي بلغ (١٦٢١٣) طالباً وطالبة.

٤) النتائج وتحليلها وتفسيرها:

أولاً: عناصر البيئة الداخلية: توضح الجداول التالية الأوزان النسبية لعناصر(القوة والضعف) التي تم التوصل إليها من خلال التحليل الرباعي لواقع الديمقراطية الرقمية بجامعة بني سويف.

(أ) **جوانب القوة:** فيما يلي جدول يوضح الأوزان النسبية لعناصر القوة التي تم التوصل إليها من خلال التحليل الرباعي لبيئة العمل بجامعة بني سويف.

جدول (٣) متوسط درجات التأثير والتواجد والأوزان النسبية لعناصر القوة

م	العبـــارة	متوسط التأثير (٥:١)	متوسط التواجد (١٠:١)	متوسط الوزن النسبي	الرتبة
١	توجه القيادات نحو العمليات الإلكترونية والسعي نحو تطبيق التكنولوجيا في معظم المعاملات الجامعية	3.04	5.31	16.14	12
٢	وجود بعض المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص يمكنها نشر الثقافة الإلكترونية والتكنولوجية	2.79	4.83	13.48	14
٣	إتاحة الكلية لخدمة الإنترنت في جميع الأماكن للطلاب	2.56	4.03	10.32	15
٤	استخدام موقع الكلية في التقديم على بعض الدرجات العلمية (دورات، دبلومات)	3.66	6.76	24.74	4
٥	وجود موقع رسمي للكلية علي الإنترنت به رابط لاستقبال الشكاوي والمقترحات	3.38	6.54	22.11	6
٦	تواصل الطلاب مع هيئة التدريس في القضايا التعليمية عبر الصفحات الإلكترونية (الفيس بوك، المواقع الجامعية الرسمية)	3.26	5.88	19.17	8
٧	استخدام أعضاء هيئة التدريس لأسلوب الحوار والمناقشة في القضايا والمقررات الدراسية عبر بعض المنتديات وصفحات التواصل الاجتماعي	3.10	5.52	17.11	9
٨	الإعلان إلكترونياً عن نتائج الطلاب وجداول الامتحانات	4.16	8.10	33.70	1
٩	الإعلان إلكترونياً عن بعض أنشطة الكلية قبل بداية العام الدراسي على موقع الكلية والجامعة	3.45	6.26	21.60	7
١٠	تقوم الكلية بنشر الوعي والتواصل المعلوماتي مع الطلاب عبر مواقعها الإلكترونية	3.03	5.58	16.91	10
١١	يمكن تبادل المعلومات بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بسرية وأمان عبر المواقع الجامعية الرسمية	2.89	5.71	16.50	11
١٢	يوجد بالكلية بعض معامل الكمبيوتر والقاعات المجهزة بالإنترنت يمكن استخدامها في التصويت الإلكتروني	2.45	4.04	9.90	16
١٣	تقوم الكلية بتهنئة الطلاب وهيئة التدريس والعاملين في المناسبات الرسمية والشخصية على مواقعها الإلكترونية.	3.34	6.67	22.28	5
١٤	يوجد العديد من المزايا بالموقع الرسمي للكلية لجذب المستخدمين	2.83	5.63	15.93	13
١٥	امتلاك معظم الطلاب وهيئة التدريس لهواتف ذكية حديثة يمكنها الدخول علي الإنترنت	3.67	7.68	28.19	3
١٦	يوجد للعديد من الطلاب وهيئة التدريس صفحات إلكترونية شخصية (صفحات وجروبات علي الفيس) يمكن الاستفادة منها	3.85	8.13	31.30	2
	المحور ككل	3.23	6.04	19.51	—

يتضح من الجدول السابق أن العبارة رقم (٨) والمتعلقة بإعلان النتائج والجداول الدراسية بطريقة إلكترونية جاءت في المركز الأول من حيث الوزن النسبي، وربما يرجع ذلك الى المعاناة النفسية التي كان يواجهها الطلاب خلال العمليات الورقية لإعلان النتائج والجداول الدراسية في الماضي، والأثر الطيب لتحويل هذه العمليات التقليدية الى رقمية خاصة بعد الحفاظ على خصوصية الطلاب الراسبين ومنع الزحام الذي كان يحدث على النتائج الورقية، والمجهود الضائع في الذهاب للكلية من أجل معرفة النتيجة.

وجاءت العبارة رقم (١٦) والعبارة رقم (١٥) في المركزين الثاني والثالث على الترتيب من حيث الوزن النسبي، ومما يؤكد منطقية هذا الترتيب أن العبارة رقم(١٥) والمتعلقة بامتلاك الطلاب وهيئة التدريس لهواتف ذكية متصلة بالإنترنت؛ هي الأداة المستخدمة والسبب الرئيس للعبارة رقم (١٦)، والمتعلقة بامتلاك الأفراد لصفحات إلكترونية على الإنترنت وخصوصاً على مواقع التواصل الاجتماعي، وهذا يتفق مع ما أشار إليه **تقرير وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات** من ازدياد أعداد مستخدمي الهواتف الذكية في مصر وارتفاع أعداد من يتصفحون مواقع الإنترنت في مصر بدرجة كبيرة وملحوظة في السنوات الأخيرة (جمهورية مصر العربية– وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠٢٠، ٢)، وقد أشار **تقرير (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٦، ٤٢)**، الى أن الوسائل التكنولوجية الحديثة ساهمت كثيراً في تزايد ارتباط الشباب بالعالم حولهم وتحويلهم إلى أعضاء فاعلين ونشطين، وعملت على تعزيز الديمقراطية في بلدانهم.

وجاءت العبارة رقم (٤) والمتعلقة باستخدام المواقع الرسمية للكليات من قبل الطلاب في التقديم على الدرجات العلمية، والعبارة رقم (١٣) والمتعلقة باستخدام هذه المواقع أيضاً من قبل إدارات الكليات لتهنئة الطلاب والتواصل معهم أثناء المناسبات الرسمية والشخصية، في المركزين الرابع والخامس على الترتيب، وربما يؤكد ذلك أهمية التواصل مع الطلاب عبر المواقع الرسمية للكليات وفاعليتها في التقديم على الدرجات العلمية وحجز الدورات ، والأثر الطيب الذي تتركه عملية تهنئة الطلاب وهيئة التدريس في نفوسهم، والاهتمام بالعلاقات الإنسانية في المؤسسات.

كما أن أقل العبارات من حيث الوزن النسبي كانت العبارة رقم (١٢) والمتعلقة بوجود بعض القاعات ومعامل الكمبيوتر المجهزة بالإنترنت في الكليات، والتي يمكن استخدامها في العمليات الإلكترونية، حيث جاءت هذه العبارة في المركز الأخير وقبلها مباشرة العبارة رقم (٣) والمتعلقة بتوفير الإنترنت في جميع الأماكن بالكليات، وربما يرجع ذلك الى وجود هذه التجهيزات في كلية دون أخرى، كما أنه بالرجوع الى مدير وحدة شبكة المعلومات بالجامعة اتضح أن الإنترنت موجود بالفعل في جميع الكليات بالجامعة ولكن الطلاب لا يمكنهم الدخول إليه لوجود باسووردات خاصة يستخدمها

أعضاء هيئة التدريس والإداريين فقط، وهذا يتفق مع ما أكده **تقرير العوائد الرقمية** عن التنمية في العالم، فبالرغم من الانتشار السريع والكبير للإنترنت في معظم دول العالم إلا أن هناك حدود ما زالت تمنع الكثيرين من الاستفادة من عوائده، فأكثر من ٦٠% من سكان العالم ما زالوا محرومين من الاستفادة من الإنترنت رغم وجوده حولهم (البنك الدولي، ٢٠١٦، ٢-٣)، كما يتفق ذلك أيضاً مع **دراسة (عبدالقادر، ٢٠١٠، ٢١٣)** التي توصلت إلى ضعف وجود الإمكانات المادية والتجهيزات اللازمة لممارسة الديمقراطية الرقمية.

كما جاءت العبارة رقم(٢) في المركز (١٤) والمتعلقة بدور الوحدات والمركز ذات الطابع الخاص في نشر الوعي الرقمي، وهذا يؤكد ضعف دور هذه الوحدات وحاجتها الى الدعاية وتفعيل دورها بشكل أكبر، وهذا يتفق مع ما توصلت إليه **دراسة (محمد، ٢٠١٧، ٨)** التي أكدت أن الجامعة لا تستخدم طرق التوعية المناسبة لطلابها بمقومات الديمقراطية الرقمية رغم وجود العديد من المراكز والوحدات.

كما أن الوزن النسبي لمحور نقاط القوة ككل يساوي (١٩,٥١) مما يشير الى أن مستوى قوة جامعة بني سويف في هذا المحور متوسطة، وهذا أيضاً يؤكد مشكلة البحث ويؤكد حاجة الجامعة الى تعزيز الديمقراطية الرقمية.

(ب) جوانب الضعف: فيما يلي جدول يوضح الأوزان النسبية لجوانب الضعف التي تم التوصل إليها من خلال التحليل الرباعي لبيئة العمل بجامعة بني سويف.

جدول (٤) متوسط درجات التأثير والتواجد والأوزان النسبية لجوانب الضعف

م	العبـــارة	متوسط التأثير (٥:١)	متوسط التواجد (١٠:١)	متوسط الوزن النسبي	الرتبة
١	الجهاز الإداري غير مؤهل بشكل كامل للتعامل مع الطلاب إلكترونياً	3.34	6.58	21.98	6
٢	الموارد المالية للجامعة غير كافية لدعم الأنشطة إلكترونياً	3.65	6.10	22.27	4
٣	وسائل الاتصال والتكنولوجيا المتوفرة بالكلية تحتاج الي برامج حديثة وآمنة للتصويت الإلكتروني	3.45	6.05	20.87	9
٤	عزوف الطلاب عن الاشتراك في الأنشطة بوجه عام	3.22	6.04	19.45	14
٥	عدم استخدام التصويت الإلكتروني في انتخابات اتحاد الطلاب	3.40	6.05	20.57	10
٦	لا يقوم اتحاد الطلاب باستطلاع رأي الطلاب في قضايا الكلية إلكترونياً	3.32	6.17	20.48	11
٧	لا يوجد رقم (واتس آب) معلن للكلية لتلقي شكاوى ومقترحات الطلاب	3.33	6.39	21.28	7
٨	لا يوجد بريد الكتروني رسمي ومعلن للكلية لتلقي شكاوى ومقترحات الطلاب	3.19	6.29	20.07	12
٩	عدم استطلاع آراء الطلاب حول طرق التدريس والموضوعات الدراسية إلكترونياً	3.40	6.54	22.24	5
١٠	لا تقوم الكلية باستطلاع رأي الطلاب في أعضاء هيئة التدريس والإداريين عبر الإنترنت بصورة دورية.	3.51	6.58	23.10	3

م	العبـــارة	متوسط التأثير (٥:١)	متوسط التواجد (١٠:١)	متوسط الوزن النسبي	الرتبة
١١	عدم مناقشة الكلية لمشكلات الطلاب علي الصفحات الإلكترونية وإعلان نتائج ذلك علي مواقعها الرسمية	3.46	6.10	21.11	8
١٢	لا يمكن للطلاب ذوي الإعاقة المشاركة في انتخابات اتحادات الطلاب والأسر إلكترونياً من المنزل.	3.13	5.83	18.24	15
١٣	لا يتم استطلاع آراء الطلاب إلكترونياً قبل وضع جداول الدراسة والامتحانات	3.17	5.34	16.92	16
١٤	لا يوجد صحيفة إلكترونية لطلاب الكلية على الإنترنت يعبرون فيها عن آرائهم ويناقشون فيها قضاياهم	3.38	5.93	20.04	13
١٥	الخوف من عرض وجهات النظر بوضوح على المواقع الإلكترونية بالجامعة	3.50	6.89	23.8	1
١٦	يفضل البعض مشاهدة الأخبار فقط على صفحات الإنترنت دون تفاعل بالإعجاب أو بالتعليق	3.40	6.91	23.49	2
	المحور ككل	3.3	6.2	20.9	ــ

يتضح من الجدول السابق أن العبارة رقم(١٦) والمتعلقة بالخوف من إبداء الرأي وعرض وجهات النظر على الإنترنت، والعبارة ورقم (١٧) والمتعلقة بعدم التفاعل على مواقع الإنترنت، كان ترتيبهما في المركزين الأول والثاني على التوالي من حيث الوزن النسبي، ومن الملاحظ أن العبارة رقم (١٧) تعد نتيجة واقعية للخوف وعدم الثقة الموجود في العبارة رقم(١٦)، وربما يتفق هذا مع ما جاء في مقياس الديمقراطية العربي الذي أشار الى تراجع مستويات الديمقراطية في بعض بلدان الوطن العربي، وربما يرجع ذلك الى هول ما جنته شعوب بعض الدول العربية من الديمقراطية غير المنضبطة، واهتمام شعوب هذه الدول في الفترة الحالية بالعمل والإنتاج لإعادة إعمار بلدانهم كمصر وتونس، وذلك بعد أن واجهت تحديات اقتصادية كبيرة خلال ثورات الربيع العربي، حيث يتفق ذلك مع ما أشارت إليه دراسة (الشلقامي وقسيس، ٢٠١٧، ٧)

كما جاءت العبارة رقم(١١) في الترتيب الثالث والمتعلقة باستطلاع آراء الطلاب في الإداريين وهيئة التدريس، وجاءت البارة رقم(١٠) في الترتيب الخامس والمتعلقة باستطلاع آراء الطلاب في طرق التدريس والموضوعات الدراسية إلكترونياً ، وربما يشير ذلك الى وجود قصور في السياسة الإدارية المتبعة داخل الكليات، خاصة وأن السعي نحو تحسين رضا الطلاب أو العملاء هدفاً أساسياً من أهداف المؤسسات الناجحة، بل ويلعب دوراً كبيراً في التقويم الذاتي للمؤسسات والوصول الى مستويات متقدمة محلياً وعالمياً.

كما جاءت العبارة رقم (٢) في الترتيب الرابع، والمتعلقة بقلة الموارد المالية الموجهة للأنشطة الرقمية بالجامعة، وربما يرجع ذلك الى الحالة الاقتصادية التي تمر بها البلاد بصفة عامة ومحاولة تخفيض بعض بنود الموازنات المالية للجامعات أو حتى تثبيتها في ظل ارتفاع الأسعار. وقد يرجع

ذلك أيضاً الى حالة التوسع الكبيرة التي تشهدها جامعة بني سويف وتضاعف عدد الكليات في فترة زمنية قليلة جداً وتوجيه معظم الموارد المالية للمنشآت الجديدة التي وصلت الى (٣٣) كلية ومعهد عام ٢٠١٧م.

كما جاءت العبارة رقم(١٣) في الترتيب(١٦) والأخير، والمتعلقة بعدم استطلاع آراء الطلاب إلكترونياً في جداول الدراسة والامتحانات، كما جاءت العبارة رقم(١٢) في المركز (١٥) قبل الأخير والمتعلقة بمشاركة ذوي الإعاقة في الانتخابات الطلابية إلكترونياً ، وربما يرجع ذلك الى قلة أعداد الطلاب ذوي الإعاقة بالجامعة، وضعف مشاركتهم في الأنشطة الطلابية، ويؤكد ذلك أيضاً أن العبارة رقم (٤) المتعلقة بعزوف الطلاب عن المشاركة في الأنشطة بوجه عام جاءت في مركز متأخر(١٤)، وهذا يشير الى أن الطلاب لا يرونها نقطة ضعف، وأن لديهم الدافعية للمشاركة ولكنهم يحتاجون إلى من يوفر لهم الأنشطة والإمكانات.

وبالنظر الي المحور ككل يتضح لنا أن الوزن النسبي لمحور نقاط القوة ككل يساوي(20.9) مما يشير الى أن مستوى نقاط الضعف بجامعة بني سويف في هذا المحور متوسطة أيضاً، وهذا يشير الى أن الجامعة في مستوى جيد يمكن فيه تعزيز الديمقراطية الرقمية، وأن نقاط الضعف ليست كبيرة ومؤرقة للجامعة.

ثانياً: عناصر البيئة الخارجية: حيث توضح الجداول التالية الأوزان النسبية لعناصر (الفرص والتهديدات) التي تم التوصل إليها من خلال التحليل الرباعي لبيئة العمل بجامعة بني سويف.

أ- **عناصر الفرص:** فيما يلي جدول يوضح الأوزان النسبية لعناصر الفرص التي تم التوصل إليها من خلال التحليل الرباعي لبيئة العمل بجامعة بني سويف.

جدول (٥) متوسط احتمال التأثير والحدوث والأوزان النسبية لنقاط الفرص

م	العبـــارة	متوسط احتمال التأثير (٥:١)	متوسط احتمالية الحدوث (١٠:١)	متوسط الوزن النسبي	الرتبة
١	تزايد الطلب المجتمعي علي العمليات التكنولوجية.	3.56	7.01	24.96	2
٢	اعتبار المواقع الإلكترونية والتواصل الإلكتروني ضمن معايير تصنيف الجامعات دولياً	3.52	6.98	24.57	3
٣	مجانية التسجيل في الصفحات الإلكترونية وإنشاء مواقع وصفحات شخصية (كالفيس بوك، التويتر،،، الخ)	3.67	7.07	25.95	1
٤	وجود العيد من المنح والمنظمات الدولية الداعمة للديمقراطية الرقمية	3.10	5.78	17.92	7
٥	انتشار مقاهي الإنترنت والسيبرات في معظم الأماكن	3.56	6.81	24.24	5
٦	توجه الدولة نحو إلغاء المعاملات الورقية والتحول نحو الرقمية	3.40	6.13	20.84	6
٧	وحدة الشعب المصري وعدم وجود انقسامات طائفية أو عرقية على صفحات الإنترنت	3.66	6.67	24.41	4
	المحور ككل	3.48	6.64	23.11	—

يتضح من الجدول السابق أن العبارة رقم(٣) والمتعلقة بمجانية التسجيل في الصفحات الإلكترونية وإنشاء مواقع تواصل شخصية جاءت في الترتيب الأول بالنسبة للوزن النسبي، يليها العبارة رقم(١) التي جاءت في الترتيب الثاني والمتعلقة بتزايد الطلب المجتمعي على العمليات التكنولوجية، وهذا يتفق مع ما أكده **تقرير قياس مجتمع المعلومات** الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات، حيث أشار التقرير إلى تزايد الطلب في معظم دول العالم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وجاءت مصر في الترتيب (٨٩) من (١٦٦) دولة في التقرير متفوقة على جنوب أفريقيا واندونيسيا وايران والمكسيك وغيرها. (الاتحاد الدولي للاتصالات، ٢٠١٤، ١١)

كما جاءت العبارة رقم(٢) في الترتيب الثالث، والمتعلقة باعتبار وجود المواقع الإلكترونية والتواصل الإلكتروني ضمن بعض معايير تصنيف الجامعات، ويمكن استغلال الفرصة الموجودة في العبارة رقم (٣) والمتعلقة بمجانية التسجيل في معظم المواقع في تحقيق مراكز متقدمة للجامعة في التصنيفات الدولية كما في العبارة رقم(٢)، خاصة وأن تصنيف ويبومتركس الإسباني للجامعات يعتمد في بعض معاييره على حجم المواقع الجامعية والعلماء المسجلين في موقع جوجل بأبحاثهم وإنتاجهم العلمي ونسب الاقتباس والاستشهاد منها (تصنيف ويبومتركس للجامعات)، والتصنيف الدولي للموقع الإلكتروني للجامعات والكليات على الشبكة العالمية **4ICUs** الذي يعتمد على مدي شهرة المواقع الجامعية الرسمية والاعتراف بها من المنظمات والهيئات الدولية (التصنيف الدولي للموقع الإلكتروني للجامعات والكليات).

كما جاءت العبارة رقم (٧) في الترتيب الرابع والمتعلقة بوحدة الشعب المصري وعدم وجود انقسامات سياسية صارخة على صفحات الإنترنت، وربما يرجع ذلك الى الاستقرار السياسي الذي شهدته مصر في الفترة الأخيرة بعد أن كانت البلاد على وشك نشوب صراعات وفتن داخلية بين الجماعات والأحزاب السياسية، ونظرة الطلاب لهذا الاستقرار على أنه فرصة يمكن استغلالها خلق جو جديد من الديمقراطية الرقمية بعيد عن الصراعات الرقمية، كما جاءت العبارة رقم(٥) الخاصة بانتشار مقاهي الإنترنت في الترتيب الخامس، وهذا يفسر ما جاء في العبارة رقم (١) من تزايد الطلب على الإنترنت والعمليات الرقمية من قبل الشباب.

وجاءت العبارة رقم(٤) في المركز السابع والأخير، والخاصة بوجود العديد من المنظمات الداعمة للديمقراطية الرقمية، وربما يرجع ذلك الى عدم ثقة بعض الطلاب في هذه المنظمات، كما جاءت العبارة رقم(٦) في المركز السادس وقبل الأخير، والخاصة بتوجه الدولة نحو إلغاء المعاملات الورقية، وربما يرجع ذلك الى اعتبار الطلاب ما يحدث من تطور في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أمراً طبيعياً في العصر الحالي، خاصة وأن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

بمصر قامت بوضع العديد من الخطط الاستراتيجية للنهوض بهذه المجالات في المجتمع المصري كان آخرها استراتيجية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ٢٠٣٠م. (جمهورية مصر العربية – وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات).

ب- عناصر التهديدات: فيما يلي جدول يوضح الأوزان النسبية لعناصر التهديدات التي تم التوصل إليها من خلال التحليل الرباعي لبيئة العمل بجامعة بني سويف.

جدول (٦) متوسط احتمال التأثير والحدوث والأوزان النسبية لنقاط التهديدات

م	العبـــارة	متوسط احتمال التأثير (٥:١)	متوسط احتمالية الحدوث (١٠:١)	متوسط الوزن النسبي	الرتبة
١	وجود بعض التحديات الاقتصادية أمام الدولة مما انعكس سلباً على موازنة الجامعات وتطبيق خطط تقشفية.	3.71	6.90	25.60	2
٢	وجود بعض المواقع المتطرفة في أفكارها دون ضابط أو رابط والتي يمكن أن تعمل على تضليل الطلاب وزعزعة قيم الديمقراطية الرقمية	3.45	6.59	22.74	9
٣	ضعف ثقة الأفراد في المجتمع في العمليات الإلكترونية	3.54	6.97	24.67	4
٤	إمكانية اختراق الصفحات الإلكترونية والتلاعب بالنتائج	3.43	6.89	23.63	7
٥	الخوف من ملاحقة أصحاب الرأي بالجامعة من قبل الأجهزة الأمنية إذا تم كشف هويتهم	3.52	6.52	22.95	8
٦	الفهم الخاطئ للديمقراطية عند بعض الأفراد	3.69	6.79	25.06	3
٧	استغلال الديمقراطية بشكل سيء في الاعتداء على حرية الآخرين	3.40	7.04	23.94	5
٨	وجود بعض مجموعات الهاكر المنظمة	3.47	6.89	23.91	6
٩	إمكانية انقطاع الإنترنت أو الكهرباء عن الكلية في بعض الأوقات	3.74	6.70	25.06	3
١٠	ضعف سرعة الإنترنت بصورة عامة	3.57	7.27	25.95	1
	المحور ككل	3.70	7.29	26.97	—

يتضح من الجدول السابق أن العبارة رقم (١٠) جاءت في الترتيب الأول من حيث الوزن النسبي، حيث يرى الطلاب أن أكبر تهديد لتعزيز الديمقراطية الرقمية هو ضعف سرعة الإنترنت في مصر بصفة عامة، لأن الديمقراطية الرقمية يصعب تطبيقها في الأساس في ظل غياب الإنترنت، كما جاءت العبارة رقم(٢) والمتعلقة بالتحديات الاقتصادية التي تواجهها الدولة في المركز الثاني، وهذا أيضاً يؤكد أنه مع نقص التمويل المالي اللازم لن تتمكن الكليات من عمل التجهيزات اللازمة وتنفيذ الأنشطة المطلوبة

كما جاءت العبارة رقم(٦) والمتعلقة بالفهم الخاطئ للديمقراطية الرقمية عند بعض الأفراد، والعبارة رقم(٩) والمتعلقة بإمكانية انقطاع الكهرباء والإنترنت عن الكليات في المركز الثالث، وهذا أيضاً يؤكد خطورة انخفاض الوعي والفهم الخاطئ للديمقراطية وانقطاع الإنترنت والكهرباء على تحقيق الديمقراطية الرقمية، وجاءت العبارة رقم(٣) في الترتيب الرابع والمتعلقة بضعف ثقة المجتمع في العمليات الإلكترونية، والعبارة رقم(٧) في الترتيب الخامس والمتعلقة باستغلال البعض للديمقراطية بشكل سيء في الاعتداء على حرية الآخرين، والعبارة رقم(٨) في الترتيب السادس والمتعلقة بوجود بعض مجموعات الهاكر المنظمة، وربما يرجع ذلك الى وجود بعض الحملات الإلكترونية التي يشنها بعض ضعاف النفوس بحسابات مزيفة لتشويه الآخرين والتشهير بهم على صفحات الإنترنت، مما أضعف ثقة البعض في العمليات الإلكترونية وأوجد انطباعاً سلبياً نحوها، وربما يؤكد هذا إحساس الدولة بهذه المشكلة مما دفع الحكومة إلى وضع **الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني ٢٠١٧-٢٠٢١م**، للحفاظ على أمن معلومات الأفراد ومواجهة الإرهاب الإلكتروني ومجموعات الهاكر. (جمهورية مصر العربية- رئاسة مجلس الوزراء، ٢٠١٧، ٤-٥)

وجاءت العبارة رقم (٢) في الترتيب التاسع والأخير والمتعلقة بوجود بعض المواقع المتطرفة في أفكارها، وربما يعكس ذلك نجاح جهود الدولة في مواجهة هذه المواقع خاصة بعد الاهتمام الكبير بأمن الفضاء الرقمي، حيث نصت المادة (٣١) من **الدستور المصري لجمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٤م** على أن أمن الفضاء المعلوماتي جزء أساسي من منظومة الاقتصاد والأمن القومي، وجاءت العبارة رقم (٥) والمتعلقة بملاحقة أصحاب الرأي من قبل الأجهزة الأمنية في المركز الثامن وقبل الأخير، وربما يرجع ذلك الى أن هذه الملاحقات الأمنية للأفراد قد تكون بأعداد محدودة ولا تطال إلا المتورطين في مشكلات أمنية فعلاً.

الاستخلاصات من الإطار الميداني:

من العرض السابق لنقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات يمكن استخراج أعلى العبارات من حيث الوزن النسبي في كل محور؛ لبناء مصفوفة التحليل البيئي كما في جدول (٧).

جدول (٧) مصفوفة مجالات القوة والضعف والفرص والتهديدات SWOT

البيئة الداخلية	**أهم نقاط القوة** ١) استخدام موقع الكلية في التقديم على بعض الدرجات العلمية (دورات، دبلومات) ٢) الإعلان إلكترونياً عن نتائج الطلاب وجداول الامتحانات ٣) تقوم الكلية بتهنئة الطلاب وهيئة التدريس والعاملين في المناسبات الرسمية والشخصية على مواقعها الإلكترونية. ٤) امتلاك معظم الطلاب وهيئة التدريس لهواتف ذكية حديثة يمكنها الدخول على الإنترنت ٥) يوجد للعديد من الطلاب وهيئة التدريس صفحات إلكترونية شخصية (صفحات وجروبات الفيس) يمكن الاستفادة منها	**أهم نقاط الضعف** ١) الموارد المالية للجامعة غير كافية لدعم الأنشطة إلكترونياً ٢) عدم استطلاع آراء الطلاب حول طرق التدريس والموضوعات الدراسية إلكترونياً ٣) عدم مناقشة الكلية لمشكلات الطلاب على الصفحات الإلكترونية وإعلان نتائج ذلك على مواقعها الرسمية ٤) الخوف من عرض وجهات النظر بوضوح على المواقع الإلكترونية بالجامعة (عدم ثقة) ٥) يفضل البعض مشاهدة الأخبار فقط على صفحات الإنترنت دون تفاعل بالإعجاب أو بالتعليق (سلبية)
البيئة الخارجية	**أهم نقاط الفرص** ١) تزايد الطلب المجتمعي على العمليات التكنولوجية أكثر من التقليدية. ٢) اعتبار المواقع الإلكترونية للأعضاء والتواصل الإلكتروني ضمن معايير تصنيف الجامعات دولياً ٣) مجانية التسجيل في الصفحات الإلكترونية وإنشاء مواقع وصفحات شخصية (كالفيس بوك، التويتر) ٤) انتشار مقاهي الإنترنت والسيبرات في معظم الأماكن ٥) وحدة الشعب المصري وعدم وجود انقسامات طائفية أو عرقية على صفحات الإنترنت	**أهم نقاط التهديدات** ١) وجود بعض التحديات الاقتصادية أمام الدولة مما انعكس سلباً على موازنة الجامعات وتطبيق خطط تقشفية. ٢) الخوف من ملاحقة أصحاب الرأي بالجامعة من قبل الأجهزة الأمنية إذا تم كشف هويتهم ٣) وجود بعض مجموعات الهاكر المنظمة ٤) إمكانية انقطاع الإنترنت أو الكهرباء عن الكلية في بعض الأوقات ٥) ضعف سرعة الإنترنت بصورة عامة

وبعد صياغة مصفوفة التحليل البيئي كما في الجدول السابق فان هناك ضرورة ملحة لتحديد التوجه الذي يمكن أن تتبعه المؤسسة في استراتيجيتها المستقبلية والذي سيتم في ضوئه صياغة رؤية ورسالة المؤسسة وأهدافها الاستراتيجية فيما يتعلق بالديمقراطية الرقمية، وقد حددت دراسة (خطاب، ٢٠٠٩، ٣٧) هذه التوجهات في الجدول التالي:

جدول (٨) التوجهات البديلة وفق مصفوفة سوات

المتغيرات	نقاط القوة (ق)	نقاط الضعف (ض)
الفرص (ف)	**توجهات ق ف** **تنمية مجموعة من التوجهات البديلة والتي تستخدم مجالات القوة لاقتناص الفرص .** **(التوجه الريادي)**	**التوجهات ض ف** **تنمية مجموعة من التوجهات البديلة من خلال التغلب على نقاط الضعف لاقتناص الفرص.** **(التوجه الإصلاحي)**
التهديدات (ت)	**التوجهات ق ت** **تنمية مجموعة من التوجهات البديلة والتي تستخدم مجالات القوة للحد من التهديدات.** **(التوجه التكيفي)**	**التوجهات ض ت** **تنمية مجموعة من التوجهات البديلة من خلال التغلب على نقاط الضعف للحد من التهديدات.** **(توجه المحافظة على البقاء)**

ويتضح مما سبق أن هناك أربعة بدائل استراتيجية يمكن الاستفادة منها في تعزيز الديمقراطية الرقمية بجامعة بني سويف، وبيان تلك الاستراتيجيات كما يلي:

١) **التوجه الريادي (S\O)** : وهي توجهات تعمل علي تنمية مجالات القوة لاستثمار الفرص ؛ حيث تستهدف هذه الحزمة من الاستراتيجيات إلى تحقيق الريادة والتميز.

٢) **التوجه التكيفي (S\T)** : وهي توجهات تعمل علي تنمية مجالات القوة وتجنب التهديدات ؛ حيث تستهدف هذه الحزمة من الاستراتيجيات إلى تحقيق استغلال المزايا المتاحة.

٣) **التوجه الإصلاحي / الدفاعي (W\O)** : وهي توجهات تعمل علي معالجة مجالات الضعف واستثمار الفرص؛ حيث تستهدف هذه الحزمة من الاستراتيجيات إلى معالجة فجوات الأداء.

٤) **توجه المحافظة على البقاء (W \ T)** : وهي توجهات تعمل علي معالجة مجالات الضعف وتجنب التهديدات؛ حيث تستهدف هذه الحزمة من الاستراتيجيات إلى منع تدهور الوضع القائم قدر الإمكان.

وفيما يلي عرض للافتراضات الأساسية التي يقوم عليها كل بديل؛ والتداعيات المحتملة عند تبنيه، كما يلي :

البديل الأول: التوجه الريادي استراتيجيات تعظيم القوة واستثمار الفرص (S\O)

ويهدف هذا البديل الى تعزيز الديمقراطية الرقمية بجامعة بني سويف من خلال الاستفادة من نقاط القوة وتعظيمها في اقتناص الفرص المتاحة، ويقوم هذا البديل علي عدة افتراضات، وله العديد من التداعيات يمكن توضيحها فيما يلي:

١) **الافتراضات التي يستند إليها البديل الريادي:** وتتضمن هذه الافتراضات ما يلي

أ. وجود آليات للاستفادة من موارد الجامعة البشرية والمادية، وما تتمتع به من طاقات إبداعية مهارية في كافة المجالات يمكن توظيفها في تحقيق غايات الجامعة.

ب. وجود مصفوفة قيمية متكاملة تشمل كافة الأفراد المنتسبين للجامعة سواء طلاب أو أعضاء هيئة تدريس أو العاملين وتمتد لأعضاء المجتمع المحلي تتضمن اتجاهات إيجابية، والتي تدعم الديمقراطية الرقمية بالجامعة.

ج. توافر دعم مجتمعي متعدد الصور لجهود الجامعة الرقمية والتي تسهم في تعزيز التواصل بين الأفراد داخل الجامعة وخارجها، إضافة الر رغبة معظم الأفراد في التحول الى الرقمية والبعد عن الطرق التقليدية.

د. يتوافر بالجامعة مصادر عدة للبيانات والتكنولوجيا والمعلومات التي تدعم الديمقراطية الرقمية بصورة منهجية مرتكزة على أسس علمية.

هـ. وجود بنية تحتية تكنولوجية متكاملة بالجامعة يمكن الاعتماد عليها في تعزيز الديمقراطية الرقمية للطلاب

و. تحديث البرامج الأكاديمية التي تقدمها الجامعة وطرق تدريسها بما يتوافق مع الاتجاهات العالمية التي تركز على تضمين المقررات الدراسية قيم الديمقراطية الرقمية ومواصفات المواطن الرقمي.

٢) **التداعيات التي يستند إليها البديل الريادي:** وتتمثل في التداعيات المتوقع حدوثها نتيجة تبني الجامعة البديل الريادي وفقًا لما يلي

أ. تقديم نموذج قيادي وبارز للجامعة بين الجامعات المصرية في مجال الديمقراطية الرقمية؛ وذلك نظرًا لما تقدمه من مبادرات وبرامج تكنولوجية وفقًا لحاجة المجتمع وتوجهاته.

ب. اكتساب الجامعة ثقة المجتمع فيما تقدمه من خدمات تكنولوجية؛ ومن ثم تحقيقها لبعض معايير تصنيف الجامعات كالتواصل التكنولوجي والاهتمام بقواعد البيانات الرقمية وحرية النشر الإلكتروني وغيرها، مما يدعم وضعها التنافسي علي المستوي القومي والإقليمي والعالمي.

ج. تحسين جودة المخرجات التعليمية نظرًا لتوافق المقررات مع حاجة المجتمعات وتدريسها بالآلية التي تضمن اكتساب الخريج المهارات الرقمية من خلال ممارسة ما تم تعلمه عبر الديمقراطية الرقمية، وهي طرق تعليمية متوافقة مع الاتجاهات العالمية المعاصرة في المؤسسات الجامعية.

البديل الثاني: التوجه التكيفي استراتيجيات تعظيم القوة وتجنب التهديدات (S\T)

ويهدف هذا البديل الى تعزيز الديمقراطية الرقمية بجامعة بني سويف من خلال الاستفادة من نقاط القوة للحد من التهديدات، ويقوم هذا البديل على عدة افتراضات، وله العديد من التداعيات يمكن توضيحها فيما يلي:

١) **الافتراضات التي يستند إليها البديل التكيفي..** وتتضمن هذه الافتراضات ما يلي

أ. رغبة العديد من المؤسسات المهتمة بالعمل السياسي في استقطاب الكفاءات الجامعية المؤهلة؛ ويتطلب ذلك تطوير مهارات طلاب الجامعة لتحقيق الأهداف التعليمية والبحثية والمجتمعية المرجوة.

ب. الزيادة السكانية وما يترتب عليه من زيادة تكاليف الديمقراطية التقليدية؛ ويتطلب ذلك تعزيز الديمقراطية الرقمية لدى الشباب الجامعي لتوفير المزيد من الوقت والجهد والتكلفة.

ج. الترويج الإعلامي الجيد لما تقدمه الجامعة من خدمات رقمية لجذب المزيد من العملاء، وزيادة الثقة بين الجامعة والمجتمع الخارجي.

د. توظيف الجامعة للتكنولوجيا والمعلومات المتوافرة للمساهمة في تحسين العمليات الرقمية التي تتم بين أفراد المجتمع الجامعي.

٢) **التداعيات التي يستند إليها البديل التكيفي..** وتتضمن هذه التداعيات ما يلي

أ. توجه الجامعة لكسب ثقة المجتمع فيما تقدمه من عمليات رقمية؛ ومن ثم القدرة على استيفاء معايير الجودة والاعتماد القومية.

ب. التحسن التدريجي والتوسع الكمي والكيفي في المعاملات الرقمية بالجامعة والتطور التكنولوجي في معظم الكليات.

ج. توافق البرامج التطوعية الجامعية باختلاف مجالاتها مع احتياجات ومستجدات المجتمع الخارجي والسياسة العامة للدولة في تحولها نحو الرقمية.

البديل الثالث: التوجه الإصلاحي استراتيجيات معالجة الضعف واستثمار الفرص (W\O)

ويهدف هذا البديل الى تعزيز الديمقراطية الرقمية بجامعة بني سويف من خلال التغلب على نقاط الضعف لاقتناص الفرص، ويقوم هذا البديل على عدة افتراضات، وله العديد من التداعيات كما يلي:

١) **الافتراضات التي يستند إليها البديل الإصلاحي:** وتتضمن هذه الافتراضات ما يلي

أ. إبراز الديمقراطية الرقمية في رؤية ورسالة الجامعة وأهدافها العامة، مع الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في الدعاية والإعلان عنها بالشكل الذي يجعلها معروفة للجميع.

ب. إتاحة الفرصة للأفراد والمؤسسات الرسمية المعترف بها والمهتمة بالديمقراطية الرقمية للمشاركة في التحول الرقمي بالجامعة، لمواجهة القصور في مصادر تمويل الأنشطة الرقمية والتجهيزات التكنولوجية.

ج. الاهتمام بالتنسيق الجيد بين الإدارات الجامعية والقيادات والمؤسسات السياسية للاستفادة من خبراتهم الأكاديمية والميدانية بما يسمح للجامعة بتحقيق أهدافها وإنجاز خطتها الرقمية.

د. تحديث المقررات الدراسية والبرامج العلمية الأكاديمية باستمرار وطرق تدريسها، لتعزيز المهارات الرقمية لدي الطلاب للتوافق مع خطة الدولة في تحولها نحو الرقمية.

٢) التداعيات التي يستند إليها البديل الإصلاحي: وتتضمن هذه التداعيات ما يلي

أ. تحقيق مناخ جيد من العلاقات الإنسانية الإيجابية، والذي يتمتع فيه الأفراد بقدر ملائم من الرضا الوظيفي؛ وهو الأمر الذي يترتب عليه تحسن نوعي في الخدمات الرقمية المقدمة للطلاب والمجتمع.

ب. الحد من أسباب خوف بعض الأفراد بالجامعة من المعاملات الرقمية وزيادة ثقتهم فيها بتحقيق أكبر قدر ممكن من الشفافية والموضوعية وضمان حرية الأفراد وعدم تتبع آرائهم السياسية

ج. تطوير رؤية الجامعة ورسالتها بالقدر الذي يعزز الديمقراطية الرقمية بالمجتمع الجامعي؛ ومن ثم القدرة على إنجاز معاملاتها الرقمية وتحقيق وظائفها التعليمية والبحثية والمجتمعية.

د. الحفاظ على مكانة الجامعة كمؤسسة تعليمية ترعى العلم والديمقراطية في المجتمع وتعمل على الارتقاء بالأهداف التنموية لها ومسايرة التطور التكنولوجي الهائل بالدولة.

البديل الرابع: توجه المحافظة على البقاء استراتيجيات معالجة الضعف وتجنب التهديدات (W\T)

ويهدف هذا البديل الى تعزيز الديمقراطية الرقمية بجامعة بني سويف من خلال التغلب على نقاط الضعف لتجنب التهديدات، ويقوم هذا البديل علي عدة افتراضات، وله العديد من التداعيات يمكن توضيحها فيما يلي:

١) الافتراضات التي يستند إليها بديل المحافظة على البقاء: وتتضمن هذه الافتراضات ما يلي

أ. استمرار ضعف توجه القيادات نحو تعزيز الديمقراطية الرقمية، وضعف الاهتمام بدراسات وبحوث الديمقراطية بالجامعة.

ب. وجود بعض التيارات الفكرية المتشددة، واستمرار الحملات التي تشنها مصر ضد الإرهاب، مما يجعل من الديمقراطية الرقمية غير المسئولة والمفتوحة دون ضابط أو رابط خطراً على الأمن المجتمعي.

ج. استمرار غموض التوجه الرقمي والديمقراطية الرقمية في رسالة الجامعة ورؤيتها، وضعف الدور الإعلامي في التوعية بأهميتها والتسويق الرقمي للأنشطة الرقمية بالجامعة.

د. استمرار بعد المناهج والمقررات الدراسية وطرق تدريسها عن المهارات الرقمية والديمقراطية الرقمية مما يتطلب مراجعتها بما يتفق مع التوجهات المحلية والعالمية في هذا المجال.

٢) **التداعيات التي يستند إليها بديل المحافظة على البقاء:** وتتضمن هذه التداعيات ما يلي

أ. زيادة الفجوة الموجودة بين الجامعة والمجتمع الخارجي؛ نظرًا لانعدام القدرة علي مسايرة التوجهات الرقمية في المؤسسات الأخرى للدولة.

ب. استمرار ضعف ثقة المجتمع في العمليات الرقمية، الأمر الذي يتطلب ضرورة مراجعة وتحديث آليات الجامعة وخططها في مجال التحول نحو الرقمية.

ج. اعتماد الجامعة على الآليات التقليدية والمعاملات الورقية في تقديم خدماتها وأنشطتها، والتي لا تلائم متغيرات العصر وتهدر الزيد من الوقت والجهد والتكلفة.

د. ضعف تسويق الخدمات الرقمية للجامعة نظرًا لضعف دور وسائل الإعلام الجامعية والمجتمعية في الدعاية لها داخل الجامعة أو خارجها.

وبعد عرض البدائل المقترحة التي يمكن الاعتماد عليها لبناء الاستراتيجية التربوية لتعزيز الديمقراطية الرقمية في ضوء التحليل الرباعي للبيئة بجامعة بني سويف، فان الخطوة التالية لذلك هي اختيار البديل المناسب من تلك البدائل، مع الاستفادة من الاستراتيجيات البديلة السابقة أيضاً، حيث سيتم المفاضلة بين هذه البدائل الاستراتيجية الأربعة وفقًا لمجموعة من المعايير وهي : التوافق، المنفعة، القبول، التمويل، المواءمة، التطابق. وذلك بالاستناد الى النتائج التي توصلت إليها الدراسة من التحليل البيئي، وما يوجد من معلومات وثائق رسمية حول هذه المعايير، كما في الجدول التالي:

جدول (٩) المفاضلة بين البدائل الاستراتيجية وفق معايير الاستراتيجيات

البعد	الـوصـــف	الريادي S/O	التكيفي S/T	الإصلاحي W/O	المحافظ W/T
التوافق	أن يكون البديل الاستراتيجي متوافقًا مع رؤية ورسالة الجامعة	الأولى	الثالثة	الثانية	الرابعة
المنفعة	قدرة البديل على المساهمة الفعالة في تحسين وظائف الجامعة في ضوء الممارسات العالمية	الثانية	الثالثة	الأولى	الرابعة
القبول	قبول البديل من قبل الجامعة ومن قبل أفراد المجتمع وهيئاته	الثالثة	الرابعة	الأولى	الثانية
التمويل	قدرة البديل عي توفير التمويل اللازم والمستدام	الرابعة	الثالثة	الثانية	الأولى

البعد	الـوصـــف	الريادي S/O	التكيفي S/T	الإصلاحي W/O	المحافظ W/T
	لتنفيذه وضمان استمراريته				
المواءمة	يتماشي البديل مع القوانين والتشريعات والثقافة السائدة لدى المجتمع المحيط	الثانية	الرابعة	الأولى	الثالثة
التطابق	يحقق البديل تطابقًا مع رسالة الجامعة وأهدافها الاستراتيجية ويتناسب مع الفرص والتهديدات، ونقاط القوة والضعف الداخلية	الأولي	الثالثة	الثانية	الرابعة

بالمفاضلة بين البدائل الأربعة بالنسبة للبعد الأول من أبعاد المفاضلة يتضح أن البديل الريادي من أكثر البدائل توافقاً مع رؤية ورسالة الجامعة، حيث تمثلت **رؤية جامعة بني سويف** المتضمنة في خطتها الاستراتيجية ٢٠٢٠ " نحو جامعة بحثية متميزة إقليميا ودولياً، تقدم تعليماً متميزاً وتخدم مجتمعها بفاعلية"، وتمثلت **رسالة الجامعة** في "الارتقاء بالعملية البحثية والتعليمية وتوجيهها نحو حل المشكلات المجتمعية بما يسهم في تنمية المجتمع محلياً وإقليمياً وعالمياً ". (وزارة التعليم العالي– جامعة بني سويف، ٢٠١٥، ١٩٣)

أما بالنسبة لقدرة البديل علي المساهمة الفعالة في تحسين وظائف الجامعة فيتضح أن البديل الإصلاحي من أفضل البدائل وذلك لأنه سيعالج الكثير من نقاط الضعف الموجودة ، كما أنه أكثر البدائل المقبولة من الأفراد في الجامعة والمجتمع الخارجي، في حين يتضح أن البديل المحافظ من أفضل البدائل من حيث التمويل ، وذلك لأنه يتماشى مع الظروف الاقتصادية للجامعة وللدولة بصفة عامة في الوقت الحالي، أما البديل الإصلاحي فهو أفضل البدائل من حيث المواءمة مع التشريعات والقوانين الحالية الموجودة بالمجتمع، وبالنظر الى بعد التطابق مع رسالة الجامعة ورؤيتها وأهدافها الاستراتيجية ونقاط الضعف والفرص الموجودة يتضح أن البديل الريادي هو الأفضل من بين البدائل في هذا البعد.

وبالمفاضلة بين جميع الأبعاد السابقة في الجدول السابق يتضح من المحصلة النهائية للمفاضلة أن **التوجه الاصطلاحي** الذي تقوم استراتيجياته على معالجة نقاط الضعف واستثمار الفرص؛ هو التوجه المثالي والأفضل لتعزيز الديمقراطية الرقمية بالجامعة في ضوء نتائج التحليل البيئي وأبعاد المفاضلة المذكورة، وهذا ما سيتم مراعاته في الاستراتيجية التربوية في المحور التالي.

المحور الرابع: الاستراتيجية التربوية لتعزيز الديمقراطية الرقمية بجامعة بني سويف

لبناء استراتيجية متكاملة للديمقراطية الرقمية لابد من السير وفق خطوات محددة ويمكن استعراض ذلك فيما يلي:

أولاً: مرتكزات بناء الاستراتيجية التربوية

وتتضمن المرتكزات الأساسية التي تم الاعتماد عليها في بناء استراتيجية تعزيز الديمقراطية الرقمية بجامعة بني سويف، والتي يجب الرجوع إليها عند مراجعة الاستراتيجية أو تحديثها، وتتمثل هذه المرتكزات فيما يلي:

أ. تأكيد استراتيجية الدولة للتنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠ على التحول نحو الرقمية والتوسع التكنولوجي وزيادة مساحة الديمقراطية كأحد عوامل النهوض بالمجتمع وتحقيق متطلبات مؤشرات التنمية البشرية المستدامة.

ب. سعي جامعة بني سويف لتعزيز دورها في خدمة طلابها ومجتمعها بفاعلية وذلك من خلال الارتقاء بالعملية البحثية والتعليمية والأنشطة الطلابية وفقاً لخطتها الاستراتيجية المستقبلية ٢٠٢٠، وإلغاء المعاملات الورقية والتحول نحو التكنولوجيا.

ج. توجه الدولة نحو التحول الرقمي وتعزيز الديمقراطية الرقمية وحقوق الإنسان في رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.

د. الدراسات القومية والأكاديمية والتي أكدت على ضرورة تعزيز الديمقراطية الرقمية لتوفير المزيد من الوقت والجهد والتكلفة.

هـ. وجود رغبة لدى المؤسسات المهتمة بالديمقراطية وحرية الرأي وحقوق الإنسان في عقد شراكات مع الجامعة لدعم الجامعة وتقديم خبراتها الميدانية.

و. التحديات التي تواجه الديمقراطية بصفة عامة والديمقراطية الرقمية بصفة خاصة، وخصوصاً بعض الفوضويين والمتشددين الذين يستغلون الحرية بطريقة غير سليمة.

ز. أهمية تعزيز الديمقراطية الرقمية والتحول نحو التكنولوجيا في رفع مستوى الإبداع والرضا لدي الطلاب والعاملين وتوفير الوقت والجد والتكلفة المستنفذ في العمليات الورقية التقليدية.

ح. نتائج التحليل البيئي الرباعي لعناصر البيئة الداخلية (عناصر القوة، وعناصر الضعف)، وعناصر البيئة الخارجية (الفرص، والتحديات) للديمقراطية الرقمية بجامعة بني سويف.

ثانياً: الرؤيـــــــــة: تقترح الدراسة الرؤية التالية: " **نحو جامعة رقمية ديمقراطية رائدة** "

ثالثاً: الرســـــالة: تقترح الدراسة الرسالة الآتية: " **تقدم جامعة بني سويف نموذجًا متميزاً في تعزيز الديمقراطية الرقمية، وذلك بالتحول نحو الرقمية، واستخدام التكنولوجيا في العمليات التعليمية والإدارية والمجتمعية لتحقيق التميز المحلي والعالمي**".

رابعاً: الـقـيـــــم الحاكمة:

تسعى الاستراتيجية لأن يلتزم مجتمع الجامعة بأعلى المعايير الأخلاقية والقيم العليا المتعارف عليها جامعيًا والمعترف بها مجتمعيًا لنجاح تطبيق الديمقراطية الرقمية؛ والتي يمكن تحديدها وفقًا للآتي:

أ. **الشفافية والنزاهة:** وذلك من خلال تحري الموضوعية والصدق أثناء عرض المعلومات وتطبيق أنشطة الديمقراطية الرقمية والابتعاد عن الأهواء الشخصية لمنع إفساد أي عمليات انتخابية.

ب. **حماية الخصوصية:** ويكون ذلك من بتأمين حسابات الأفراد ومعلوماتهم بشكل جيد، وعدم إطلاع أي شخص على بياناتهم إلا بإذنهم، أو طبقاً للقواعد القانونية، فضلاً عن استخدام برامج آمنة ومحدثة باستمرار وتغليظ العقوبة على من يثبت عليه تهم التجسس على صفحات الأفراد والمؤسسات وخصوصاً ما يسمون بالهاكر.

ج. **الثقة:** وذلك من خلال البعد عن تتبع الأفراد المخالفين في الرأي، ومنع حدوث أي أخطاء خلال تنفيذ الأنشطة والمعاملات الرقمية، مع تسهيل الإجراءات على الأفراد حتى يشعروا بأن الرقمية أفضل كثيراً من المعاملات التقليدية والورقية

د. **التشاركية والتواصل:** ويكون ذلك من خلال تطوير القدرات الاتصالية والاهتمام بعمل المواقع الإلكترونية الشخصية للجميع وتفعيلها مع تطويرها باستمرار لتسهيل استخدامها.

هـ. **تنمية المعارف:** وذلك من خلال تداول المعرفة الرقمية وتعزيز المعلومات المهارات والاتجاهات الرقمية لدى الطلاب وأعضاء المجتمع الجامعي الآخرين.

و. **الاحترام:** ويكون ذلك من خلال تقدير التنوع والاختلاف في الرأي وإتاحة الفرص للجميع على اختلاف تنوعهم للمشاركة في البرامج والأنشطة المختلفة.

ز. **المسئولية الرقمية:** ويكون ذلك من خلال تبصير مجتمع الجامعة بكافة مستوياته ومفرداته برؤية ورسالة وأهداف الديمقراطية الرقمية وسياسات عملها بحيث يكون كل فرد مسئولًا عن تحقيقها ونجاحها، فضلاً عن توعية الطلاب بحقوقهم وما لهم وما عليهم من واجبات حتى لا يتدخلوا في شئون الآخرين على المواقع وصفحات الإنترنت والإساءة لهم دون وجه حق.

ح. **الاستدامة:** ويكون ذلك من خلال إحداث تغيير ثقافي في مجتمع الجامعة تجاه الديمقراطية الرقمية وترسيخ قيم المشاركة الرقمية بما يضمن استمراريتها واستدامتها.

خامساً: الأهداف الاستراتيجية لتعزيز الديمقراطية الرقمية بالجامعة:

وفقًا لنتائج التحليل البيئي والموازنة بين البدائل تم التوصل لمجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي يتحقق بها البديل الإصلاحي، وفيما يلي صياغة هذه الأهداف على النحو الآتي:

١) توفير مصادر تمويل جديدة لتطوير البنية التحتية التكنولوجية بالكليات ومسايرة الطلب المجتمعي الكبير على التكنولوجيا. (W1 – O1)

٢) نشر الثقافة الرقمية والوعي التكنولوجي بين أعضاء المجتمع الجامعي لتحقيق مراكز متقدمة في التصنيفات الدولية للجامعات. (W2, W3 – O2)

٣) استخدام التكنولوجيا في العملية التعليمية وادارة الأنشطة الطلابية بالاعتماد على الرقابة الطلابية وتقارير التقويم. (W2 – O3, O4)

٤) تعزيز الثقة الرقمية بين الطلاب وهيئة التدريس والادارة الجامعية لزيادة التماسك والوحدة بين أفراد المجتمع الجامعي. (W5, W4 – O5)

٥) التحول الكامل نحو الرقمية في المعاملات الادارية والغاء المعاملات التقليدية والورقية بالجامعة بالاستفادة من انتشار المواقع والصفحات الإلكترونية. (W3– O1, O3, O4)

سادساً: خطة العمل التنفيذية للأهداف الاستراتيجية.

في ضوء ما سبق التوصل إليه من حدوث توافق لرؤية الجامعة ورسالتها مع كثير مما ورد في نتائج وأهداف الدراسة الحالية وانسجام تلك النتائج والأهداف مع سياسات الجامعة العامة؛ ستقوم الدراسة الحالية بإعداد خطة عمل تنفيذية جزئية مقترحة؛ بحيث يمكن تضمينها في خطة الجامعة الاستراتيجية؛ بالآلية التي تضمن مواءمتها لتوقيتات تنفيذها، وبخاصة في الجوانب المالية ومصادر التمويل؛ نظرًا لتغير تلك العوامل الدائم بحسب ظروف ومحددات وقت وزمن تنفيذ الاستراتيجية المقترحة (شرط المرونة)، وتبعًا لما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يمكن عرض الخطة التنفيذية علي النحو التالي :

جدول (١٠) الخطة التنفيذية

الأهداف الاستراتيجية	الأهداف الإجرائية	الأنشطة	مسئولية التنفيذ	مؤشرات الأداء
١) توفير مصادر تمويل جديدة لتطوير البنية التحتية التكنولوجية بالكليات ومسايرة الطلب المجتمعي الكبير على التكنولوجيا.	(أ) الاعتماد على المجتمع المدني ومؤسساته في تطوير البنية الرقمية والتكنولوجية بالجامعة	- فتح حساب بنكي لرقمنة الجامعات لاستقبال تبرعات المهتمين بالديمقراطية الرقمية. - عمل وحدة بالجامعة لجلب التمويل من المؤسسات والأفراد الداعمين للديمقراطية. - عمل اتفاقيات مع المؤسسات الصناعية حسنة السمعة يتم بمقتضاها السماح لهم بالإعلان عن منتجاتهم داخل الجامعة والكليات في أوقات محددة بمقابل مادي تحدده الجامعة	رئاسة الجامعة ومجلس الجامعة وعمادة الكليات	المبالغ المالية المحصلة من كل بند وقائمة بالمؤسسات المدنية المشاركة
	(ب) تطوير معامل الكمبيوتر والقاعات لتلائم للأنشطة الطلابية وخصوصاً عمليات التصويت الإلكتروني.	- تزويد المعامل والقاعات بأجهزة الكمبيوتر الحديثة، الإنترنت السريع - إتاحة خدمة الإنترنت في الأماكن المختلفة شريطة أن يتحكم بها الأساتذة بالقاعات والمدرجات.	مجالس الكليات بالتعاون مع مركز نظم المعلومات الإدارية وشبكة المعلومات	أعداد المعامل والقاعات المجهزة، وأعداد الأجهزة، وأعداد الطلاب المترددين عليها
	(ج) إنشاء وحدة بكل كلية لاستقبال ومتابعة الشكاوى والمقترحات علي الموقع الرسمي وتقديمها للمسئولين والرد عليها بصورة علنية	- تخصيص مكان بالكلية (وحدة الشكاوى والمقترحات الإلكترونية) يتبع	مجالس الكليات	أعداد الشكاوى والمقترحات التي تم النظر فيها والرد عليها

	للجميع	إدارة الكلية مباشرة ويتابع استقبال الشكاوى والمقترحات والرد عليها		
	(د) الاعتماد على برامج التصويت الإلكتروني واستطلاعات الرأي بدلاً من الأنظمة التقليدية	- تصميم وشراء برامج حديثة وآمنة للتصويت الإلكتروني بالكليات	مجالس الكليات بالتعاون مع وحدة شبكة المعلومات	قائمة بالبرامج وأعداد المستخدمين
٢) نشر الثقافة الرقمية والوعي التكنولوجي بين أعضاء المجتمع الجامعي لتحقيق مراكز متقدمة في التصنيفات الدولية للجامعات.	(أ) الدعم المادي والمعنوي للأبحاث والدراسات في مجال الديمقراطية الرقمية ومتطلباتها	- عمل جائزة سنوية في حفل عيد العلم بالجامعة لأفضل بحث في مجال دعم الديمقراطية	قطاع الدراسات العليا والبحوث ووحدة النشر العلمي	قائمة بالبحوث المنشورة بمجلات وقواعد بيانات علمية على مختلف المستويات.
	(ب) الشراكة مع مراكز الإنترنت الكبيرة بالمحافظة لدعم التحول الرقمي	- التعاقد مع المراكز الكبيرة لدخول الطلاب مجاناً أثناء فترات الانتخابات والاستطلاعات الرقمية	رئاسة الجامعة	قائمة بأعداد المراكز وأعداد المترددين عليها
	(ج) الاهتمام بالمواقع الإلكترونية الرسمية والشخصية لأعضاء المجتمع الجامعي وتحديثها باستمرار.	- عمل جوائز لأفضل موقع الكتروني رسمي وشخصي وتوزيعها في حفل سنوي كبير	وحدة البوابة الإلكترونية بالجامعة	أعداد المواقع وقائمة بأعداد المشتركين في المسابقة
	(د) التركيز على الصحافة الإلكترونية بالجامعة لمخاطبة الشباب بلغتهم	- عمل صحيفة الكترونية للطلاب علي الإنترنت يعبرون فيها عن آرائهم ويناقشون فيها قضاياهم	اتحاد الطلاب بالجامعة	وجود الصحيفة، وقائمة بعدد المشتركين بها وأعداد الموضوعات المنشورة بها
	(هـ) استغلال المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص الموجودة بالجامعة في تنمية المعارف والمهارات الرقمية	- عمل دورات وورش عمل عن الديمقراطية الرقمية ومهاراتها وقيمها	مجالس الكليات والمراكز والوحدات المختصة بالجامعة	قائمة بأعداد الدورات المنعقدة وأعداد المتدربين وعدد الساعات التدريبية
	(و) الاهتمام بالديمقراطية الرقمية ومهاراتها وقيمها	- استحداث موضوعات تدرس	مجالس الأقسام	وجود المقرر واستبيان لواقع المهارات والقيم الرقمية لدى

	في المناهج والمقررات الدراسية	لطلاب الجامعة عن المهارات والقيم الرقمية لنشرها بين الطلاب في المواد الثقافية التي يدرسها طلاب الجامعة		الطلاب
	(ز) التأهيل التكنولوجي لأعضاء المجتمع الجامعي وخصوصاً الجهاز الإداري بالكليات	- عمل مؤتمرات وندوات ودورات وورش عمل سواء مجانية أو بمصاريف رمزية	مجالس الكليات بالتعاون مع مركز المؤتمرات ومركز التدريب على تكنولوجيا المعلومات	قائمة بالأنشطة المنعقدة، واستمارات لقياس التحسن الكمي والكيفي في الأداء
٣) استخدام التكنولوجيا في العملية التعليمية وإدارة الأنشطة الطلابية بالاعتماد على الرقابة الطلابية وتقارير التقويم	(أ) تعميم استخدام التصويت الإلكتروني في انتخابات اتحاد الطلاب في كليات الجامعة	- تجهيز الأماكن وبرامج تصويت آمنة بالكليات على أن يكون التصويت بالرقم القومي	مجالس الكليات بالتعاون مع وحدة شبكة المعلومات	قائمة بالأماكن، وأعداد المستخدمين
	(ب) زيادة الاهتمام بالأنشطة الطلابية وربط إجراءاتها بالتكنولوجيا	- تخصيص وقت أكبر للأنشطة ومراعاة ذلك عند عمل الجداول الدراسية	مجالس الكليات ورعاية الشباب	قائمة بالأنشطة، وأعداد المشاركين فيها
	(ج) دمج ذوي الإعاقة في الأنشطة الطلابية والاستفادة من طاقاتهم	- تمكين الطلاب ذوي الإعاقة من المشاركة في انتخابات اتحادات الطلاب والأسر إلكترونياً من المنزل.	مجالس الكليات ورعاية الشباب	إحصائيات بأعداد المشاركين من ذوي الإعاقة
	(د) توظيف التكنولوجيا في حل المشكلات التعليمية واتخاذ القرارات الخاصة بالطلاب	- عمل صفحات وجروبات إلكترونية لكل فرقة وقسم على مواقع التواصل الاجتماعي لمناقشة القضايا والمشكلات التعليمية والتواصل مع الأساتذة في أوقات محددة - عمل استطلاعات	مسئولي الفرق واتحاد الطلاب، وإدارات الكليات	قائمة بأسماء الصفحات وأعداد المشتركين فيها من كل قسم أو فرقة أو شعبة وأعداد المتفاعلين بالإعجاب أو المشاركة للأخبار أو بالنشر
	(هـ) توظيف التكنولوجيا في تقويم طرق التدريس والموضوعات الدراسية إلكترونياً.			
	(و) توظيف التكنولوجيا في قياس رضا الطلاب عن أعضاء هيئة التدريس			

	والإداريين	رقمية دورية للطلاب حول أمور الدراسة (جداول الدراسة والامتحانات)، والأنشطة وطرق التدريس والموضوعات الدراسية ودرجة رضاهم عن هيئة التدريس والإداريين.		
٤) تعزيز الثقة الرقمية بين الطلاب وهيئة التدريس والإدارة الجامعية لزيادة التماسك والوحدة بين أفراد المجتمع الجامعي.	(أ) التزام الشفافية والموضوعية في العمليات الرقمية ومناقشة مشكلات الطلاب	- إعلان نتائج مناقشة مشكلات الطلاب على المواقع الرسمية للكليات	مجلس الجامعة	استطلاعات رأي عن رضا الطلاب عن الأداء
	(ب) تشديد العقوبة على الأفراد الذين يديرون المواقع المتطرفة والهاكر	- وضع عقوبات بالفصل (جزئي أو كامل) لأي طالب يساهم في إدارة المواقع المتطرفة أو يحاول اختراق المواقع الرسمية أو مواقع الأفراد الشخصية بالجامعة	مجلس الجامعة	إحصائيات بأعداد المبلغين عن المشكلات وأعدد المحولين للشئون القانونية وعقوبة كل فرد
	(ج) التشجيع على حرية الرأي وعرض وجهات النظر بوضوح على المواقع الإلكترونية بالجامعة دون تتبع لأحد	- إصدار قرارات تضمن حرية الرأي	مجلس الجامعة	قائمة بأعداد المترددين على المواقع والمشتركين، والمتفاعلين بالإعجاب أو المشاركة للأخبار أو بالنشر
	(د) تكوين مجموعات من الطلاب بالكليات لمتابعة الأنشطة الرقمية والإجراءات الرقمية المختلفة والرقابة عليها	- تشكيل مجموعات طلابية مساعدة وإلزامها بتقديم تقارير دورية لإدارة الكلية عن المشكلات التي تواجه الطلاب	إدارة رعاية الشباب	قائمة بأسماء الطلاب في كل مجموعة، وأنشطتهم كل عام أو فصل دراسي
المعاملات التقليدية والورقية	(أ) الاستفادة من التكنولوجيا في المجالس الأكاديمية بالجامعة	- استخدام التصويت الإلكتروني في الموضوعات المهمة	مجالس الأقسام والكليات والجامعة	قائمة بالموضوعات التي تم استخدام التصويت الإلكتروني بها

		والخاصة بالمجالس الأكاديمية عن طريق تطبيقات على الهواتف الشخصية للأعضاء أو أجهزة تصويت		
	(ب) تطوير منظومة تلقي الشكاوى والمقترحات بالكليات	- عمل رقم (واتس آب) معلن للكلية لتلقي شكاوى ومقترحات الطلاب - عمل بريد الكتروني رسمي ومعلن للكلية لتلقي شكاوي ومقترحات الطلاب - وضع رابط معلنة للشكاوى والمقترحات على الصفحات الإلكترونية للمؤسسة وأعضاء الإدارة	إدارات الكليات	قائمة بأعداد المستخدمين لكل وسيلة
	(ج) تطوير نظام التقديم على الدرجات العلمية والدورات	- استخدام موقع الكلية في التقديم علي كل الدورات والدرجات العلمية التي تمنحها الكلية (دورات، ليسانس وبكالوريوس، دبلومات، ماجستير ودكتوراه)	إدارات الكليات	قائمة بأعداد المستخدمين والمشكلات المشكلات التي واجهها الطلاب أثناء التقديم
	(د) تطوير عمليات استخراج الأوراق الرسمية من الكلية (الشهادات والإفادات والكارنيهات وغيرها)	- تصميم طلبات واستمارات إلكترونية لعمليات التقديم على الأوراق الرسمية والدفع المالي بطريقة إلكترونية على موقع الكلية	إدارات الكليات	قائمة بأعداد المستخدمين، وأنواع الأوراق المطلوبة

سابعاً: معوقات تطبيق الاستراتيجية وآليات التغلب عليها

هناك معوقات تواجه تطبيق الاستراتيجية لتعزيز الديمقراطية الرقمية بجامعة بني سويف، وفيما يلي عرض موجز لأهم المعوقات التي قد تواجه تطبيق الاستراتيجية التربوية لتعزيز الديمقراطية الرقمية بجامعة بني سويف:

١) ضعف اهتمام بعض القيادات بالديمقراطية الرقمية ومقاومتهم للتغيير واعتبارها جانباً ترفيهياً بعيدا عن العملية التعليمية، **وللتغلب على هذا ذلك** يجب تحفيز القيادات الجامعية الإدارية والأكاديمية بالتعاون مع الأفراد والمؤسسات ذوي الخبرة في مجال الديمقراطية الرقمية لتوضيح فوائدها في توفير الوقت والجهد والمال للجامعة والطلاب

٢) ضعف الاهتمام بدراسات وبحوث الديمقراطية الرقمية ومهاراتها بالجامعة، **وللتغلب على ذلك** يجب على الجامعة تحفيز أعضاء هيئة التدريس بعمل تسهيلات وجوائز قيمة للنشر في هذا المجال.

٣) عدم الاعتراف القانوني بالتوقيعات الإلكترونية بالجامعة **وللتغلب على ذلك** يجب على مجلس الجامعة إصدار قرار باعتماد التوقيع الإلكتروني للطلاب والإداريين وهيئة التدريس ورفع ذلك للمجلس الأعلى للجامعات لتعميم ذلك على باقي الجامعات.

٤) سوء استخدام بعض الطلاب للحرية الرقمية وتعمد تشويه صورة البعض على مواقع التواصل الاجتماعي ونشر معلومات مغلوطة وشن حملات تهكير على بعض الصفحات الإلكترونية **وللتغلب على ذلك** يجب شراء برامج آمنة خصوصاً في عمليات التصويت الإلكتروني مع إصدار قرارات من مجلس الجامعة تغلظ العقوبة على هؤلاء الطلاب وكل من يتسبب في الإساءة لغيرة من أعضاء المجتمع الجامعي على صفحات الإنترنت.

المراجع

أولاً: المراجع العربية.

١)الإتحاد الدولي للاتصالات (٢٠١٤). **تقرير قياس مجتمع المعلومات**، جنيف – سويسرا، مكتب تنمية الاتصالات(BDT) .

٢)إسماعيل، مروى (٢٠١٦). برنامج مقترح في الجغرافيا قائم على بعض أبعاد خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ لتنمية مهارات التفكير المستقبلي والمسئولية الاجتماعية لدى الطالب المعلم، **مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية**، (٨٥)، ١-٤٦.

٣)الأنصاري، عيسي محمد إبراهيم؛ وعبدالقادر، رمضان محمود عبدالعليم (٢٠١٢). ممارسة طلاب كلية التربية بجامعة الكويت للديمقراطية الرقمية داخل الجامعة، **مجلة العلوم التربوية**، ٢٠(٢)، ١٦٥-٢٢٦.

٤)بدران، عباس (٢٠٠٤). **الحكومة الإلكترونية من الاستراتيجية الى التطبيق**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

٥)برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٦). **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠١٦م – الشباب وآفاق التنمية في واقع متغير**، نيويورك، المكتب الإقليمي للدول العربية.

٦)بسيوني، عبدالحميد (٢٠١٠). **الديمقراطية الإلكترونية**. ط٢، الإسكندرية، دار الكتب العلمية

٧)بغدادي، منار محمد إسماعيل(٢٠١٩). التعليم كمرتكز لتحقيق العدالة الاجتماعية في المناطق الأكثر فقراً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠: دراسة تحليلية، **مجلة كلية التربية في العلوم التربوية**، جامعة عين شمس، ٤٣(١)، ٦٤-٢٠٠.

٨)البنك الدولي (٢٠١٦). **تقرير عن التنمية في العالم- العوائد الرقمية**، مجموعة البنك الدولي، واشنطن.

٩)بوبكري، عمرو ؛ وبالم، فرانك؛ وطباح، باسل (٢٠١٤). **المعجم العربي لمصطلحات الانتخابات**، مصر، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

١٠) التصنيف الدولي للموقع الإلكتروني للجامعات والكليات، على الرابط الآتي: (تم الدخول ١/١/٢٠٢٠م) http://www.4icu.org

١١)تصنيف ويبومتركس للجامعات، على الرابط الآتي. (الدخول ١/١/٢٠٢٠م) http://www.webometrics.info

١٢)تنيو، فاطمة الزهراء (٢٠١٥). الصحافة الإلكترونية: هل هي أداة جديدة لتعزيز الديمقراطية؟، **مجلة دراسات**- الجزائر، (٣٧)، ١٧٨-١٩٧.

١٣)جمهورية مصر العربية - الهيئة العامة للاستعلامات. **تطور الحياة الحزبية في مصر**، على الرابط الاتي: (الدخول ١/١/٢٠٢٠م) http://www.sis.gov.eg/section/325/121?lang=ar

١٤)جمهورية مصر العربية - وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: **استراتيجية مصر ٢٠٣٠ في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات**، على الرابط الآتي: (تم الدخول ١/٢/٢٠٢٠م) http://www.mcit.gov.eg/Ar/ICT_Strategy

١٥)جمهورية مصر العربية - وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري (٢٠١٦). **استراتيجية التنمية المستدامة - رؤية مصر ٢٠٣٠**، القاهرة.

١٦)جمهورية مصر العربية - وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. **رؤية مصر ٢٠٣٠- استراتيجية التنمية المستدامة - مصر ٢٠٣٠**، متاح على الرابط الآتي (تم الدخول ١٣/١٠، ٢٠٢٠م): http://www.crci.sci.eg/wp-content/uploads/2015/06/Egypt_2030.pdf

١٧)جمهورية مصر العربية (٢٠١٤). **دستور مصر الصادر عام ٢٠١٤م**، القاهرة، المطابع الأميرية.

١٨)جمهورية مصر العربية- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٧). **النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ٢٠١٧م**، القاهرة.

١٩)جمهورية مصر العربية- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. **إجمالي أعداد الطلاب المقيدين بالجامعات الحكومية والأزهر**، متاح على الرابط الاتي. (تم الدخول ١/٨/٢٠٢٠م) http://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?page_id=6142&ind_id=1082

٢٠)جمهورية مصر العربية- رئاسة مجلس الوزراء (٢٠١٧). **الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني ٢٠١٧-٢٠٢١م**، القاهرة، المجلس الأعلى للأمن السيبراني.

٢١)جمهورية مصر العربية- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٢٠٢٠). **تقرير موجز عن مؤشرات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات**، يونيو.

٢٢)جمهورية مصر العربية- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات(٢٠٢١). **نشرة مؤشرات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات**، عدد ربع سنوي، مارس.

٢٣)حرب، سليمان احمد (٢٠١٦). معايير تصميم المنتديات التعليمية الإلكترونية المضبوطة، **المجلة الفلسطينية للتعليم المفتوح**، ٥(١٠)، ١٣٣-١٦٤.

٢٤)حسني، خالد (٢٠٢٠). **20 مليار جنيه تكلفة الانتخابات بمصر منذ ثورة يناير**، متاح على موقع العربية على الرابط الآتي (الدخول ٢٠٢٠/٣/١٥م) https://www.alarabiya.net

٢٥)خطاب، عايدة سيد (١٩٩٩) . **الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية في ظل إعادة الهيكلة والاندماج ومشاركة المخاطر**، ط٢، كليوباترا للنشر والتوزيع، القاهرة.

٢٦)دليو، فضيل (٢٠١٢). الديمقراطية الإلكترونية بين التشاؤم والتفاؤل، **مجلة المستقبل العربي**- لبنان، ٣٤(٣٩٧)، ٣١-٤٩.

٢٧) الدهشان، جمال علي (٢٠١٨). دور تكنولوجيا المعلومات في دعم التحولات الديمقراطية: الديمقراطية الرقمية نموذجاً، المجلة **الدولية للبحوث في العلوم التربوية** (تصدر عن المؤسسة الدولية لآفاق المستقبل- تالين، أستونيا)، ١(٢)، ١٢٧-١٨٨.

٢٨) الرشيدي، بشير صالح (٢٠٠٠). **مناهج البحث التربوي - رؤية تطبيقية مبسطة**، دار الكتاب الحديث، القاهرة.

٢٩)رمضان، عصام جابر (٢٠١٣). تصورات طلاب الدبلوم العام بجامعة الأزهر نحو الديمقراطية الإلكترونية، **مجلة العلوم التربوية والنفسية** - البحرين، ١٤(٢)، ١٢٩-١٦٤.

٣٠)شعبان، رمضان (٢٠١٠). الديمقراطية الإلكترونية: تجديد للممارسة الديمقراطية بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، **مجلة الحكمة** (تصدرها مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع)، (٤)، ١٠٤-١٣٠.

٣١) الشلقامي، خليل؛ وقسيس، مضر؛ وحرب، جهاد (٢٠١٧) **مقياس الديمقراطية العربي5**، فلسطين، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.

٣٢)الصمادي، هند سمعان إبراهيم (٢٠١٦). درجة ممارسة الديمقراطية الرقمية ومتطلبات تفعيلها في المؤسسات التعليمية: دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة اليرموك، **مجلة دراسات**، جامعة عمار ثليجي الأغواط -الجزائر، (٤٧)، ٢٤-٤١.

٣٣) العارف، ناديه (٢٠٠٢). **التخطيط الاستراتيجي والعولمة**. القاهرة، الدار الجامعية.

٣٤)عبدالصادق، عادل (٢٠٠٩). الديمقراطية الرقمية نمط جديد للممارسة السياسية، **مجلة الديمقراطية** (تصدرها وكالة الأهرام)، ٩(٣٤)، ١٠٥-١١٤.

٣٥)عبدالقادر، رمضان محمود عبدالعليم (٢٠١٠). ممارسة طلاب جامعة الأزهر للديمقراطية الرقمية: الواقع والمأمول، **مجلة البحوث النفسية والتربوية**- كلية التربية جامعة المنوفية، ٢٥(١)، ١٨٧-٢٢٩.

٣٦)العبيدي، حسن خليل إبراهيم (٢٠٠٦). **الممارسات التربوية الديمقراطية لدى معلمي المرحلة الابتدائية في محافظة ديالي**، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة ديالي، العراق.

٣٧)علي، خالد صلاح الدين حسن (٢٠١١). الديمقراطية الرقمية: تطبيقاتها العالمية وآفاق مستقبلها في الوطن العربي في إطار تحليل النظم، **مجلة الإذاعات العربية**، (يصدرها اتحاد إذاعات الدول العربية)، (٣). ٥٧-٧٠.

٣٨)غيطاس، جمال محمد (٢٠٠٩). **الديمقراطية الرقمية**، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب- مكتبة الأسرة، القاهرة.

٣٩)اللجنة العليا للانتخابات بمصر (٢٠١٦). **ملخص تقرير الانتخابات التشريعية مجلس النواب ٢٠١٥**، مصر.

٤٠)لعقاب، محمد (٢٠٠٩). الإنترنيت والديمقراطية الجديدة نحو انتخابات إلكترونية وتعزيز الاهتمام السياسي، **دراسات استراتيجية** (مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية – الجزائر)، (٨)، ٨٩-١٠٤.

٤١)المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي (٢٠١٩). **الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي**، مصر.

٤٢)مجمع اللغة العربية (٢٠٠٤). **المعجم الوسيط** (ط ٤). القاهرة، مكتبة الشروق الدولية.

٤٣)محمد، ثناء هاشم، وطلبة، ناصر شعبان(٢٠٢١). تصور مقترح للسياسات التعليمية بالجامعات المصرية في ظل أزمة جائحة فيروس كورونا المستجدSARS-COV2، مجلة جامعة سوهاج، كلية التربية، ٢(٨٨)، ٨١٣-٧٠٨.

٤٤)محمد، دعاء حسين عبدالمعطي (٢٠١٧). دور الجامعة في توعية طلابها ببعض مقومات الديمقراطية الإلكترونية(دراسة ميدانية)، **رسالة ماجستير**، كلية التربية – جامعة أسيوط.

٤٥)محمد، غنيم، أحمد (٢٠٠٤). **مداخل إدارية معاصرة لتحديث المنظمات**، القاهرة، المكتبة العصرية.

٤٦)المرسي، جمال الدين محمد (٢٠٠٣). الإدارة **الاستراتيجية للموارد البشرية–المدخل لتحقيق ميزة تنافسية لمنظمة القرن الحادي والعشرين**، القاهرة، الدار الجامعية.

٤٧)الهماش، متعب بن شديد بن محمد (٢٠٠٨). قياس الرأي العام الإلكتروني، ندوة: **إدارة وتطوير أداء مراكز قياس الرأي العام**، المنعقدة في الفترة ١٦ –٢٠ نوفمبر، بالمنظمة العربية للتنمية الإدارية بالشارقة– الإمارات.

٤٨) وزارة التعليم العالي– جامعة بني سويف (٢٠١٥). **الخطة الاستراتيجية لجامعة بني سويف ٢٠١٥–٢٠٢٠**، مركز الجامعة للطباعة والنشر.

ثانياً: المراجع الأجنبية.

1) Al Amer, M.(2009). **Electronic Democracy Strategy For Bahrain**, Ph.D., DE Montfort University.

2) CLIFT, S. (2003). e-Democracy, e-Governance and Public Network, Available at: (Accessed 2-7-2020) http://www.publicus.net/articles/edempublicnetwork.html

3)Coleman, S. (1999). Can the new media invigorate democracy**?. The** Political **Quarterly**, 70 (1), 16-22.

4)Fikes, T. L. (2005). **Electronic democracy and citizen participation: The challenge of the digital divide,** Ph.D., THE School OF Policy, Planning, and Development, University of Southern California.

5)Goulandris, V., (2004). e-democracy – from theory to practice, In: Directorate **General of Political Affairs**, Council of Europe, Reflections on the future of Democracy in Europe, Barcelona.

6)Griffin, T.& Haplin, E. (2006). Using SMS texting to encourage democratic participation by youth citizens: a case study of project in an English authority, **the Electronic Journal of e-Government**, 4(2), 63-70.

7)Hacker, K. L. & Dijk, J. V. (2000). "**What is Digital Democracy**?" In: Hacker, Kenneth L. and Jan Van Dijk (Eds.). **Digital Democracy: Issues of Theory and Practice**. Thousand Oaks, California.

8) Kim, B. (2001). **A study o f citizen participation and e-democracy at local leve**l, Ph.D., Chungbuk National University, Korea.

9) kim, C. (2005). **Public Administrators' Acceptance of the Practice of Digital Democracy: A Model Explaining the Utilization of Online Policy Forums in South Korea**, Ph.D., Graduate School-Newark, The State University of New Jersey.

10)Macintosh, A. (2004) "Characterizing E-Participation in Policy-Making**", the** 37th **Hawaii International Conference on System Sciences**, 5-8 Jan, Big Island, USA

11)Reiger, R. (2001) . Graduating seniors make democracy become alive by evaluating their high school program. **Education**, 121(1), 16.

12)SIRAJUL, I. M., (2008). Towards a sustainable e-Participación implementation model, **European Journal of e Practice**, 5(10), 2-12